الجملة العربية بين القدامى والمحدثين

– دراسة دلالية -

م.م. حيدر فرحان عبد
جامعة واسط / كلية التربية الأساسية

المقدمة

الحمد لله وحده،والصلاة والسلام على من لا نبَي بعده، وعلى آله الطيبين الطاهرين و أصحابه ومن اتبع هديه.
أما بعد:-
هذا بحث تناولت فيه (الجملة العربية بين القدامى والمحدثين –دراسة دلالية -) واقتضت طبيعة البحث أن ينقسم على ستة مباحث ، جاء الأول (الجملة وتقسيمها عند النحاة) نوع الجملة ، أوفي توجيه قسميها . وفي المبحث الثاني(جملة الفعل والفاعل) أو(نائب الفاعل) ، والثالث (جملة المبتدأ والخبر) ، والرابع الجملة الوصفية (المبتدأ الذي له مرفوع اغنى عن الخبر) والخامس (شبه الجملة) درست المسند والمسند إليه , في أبرز المظاهر التي تدل عليهما , وهي : الفعل والفاعل , والفعل ونائب الفاعل , والمبتدأ الذي له خبر , والوصف المبتدأ الذي له مرفوع أغنى عن الخبر ، وشبه الجملة . وفي المبحث السادس (جواز الابتداء بالنكرة) ،بينت أهم مسوغات الابتداء بالنكرة التي لها صلة بظاهرة الموقع .

وفي خاتمة البحث , بينت أهم النتائج التي توصل إليها , ثم ثبت للمصادر والمراجع

وبعد ذلك أقول : بذلت الجهد وأجلْت النظر والفكر معاً في الجملة العربية وألقيت دلوي فان كنَّت قد أصبت فبحمد الله وتوفيقه وان كان غير ذلك , فحسبي أنَّي بذلت من الوقت والجهد ما على الباحث إن يبذله والله المستعان وهو الموفق للسداد ...

المبحث الأول :الجملة وتقسيمها عند النحاة

((عبارة عن مركّب من كلمتين أو أكثر، أُسندت إحداهما إلى الأخرى ، سواءٌ أفاد كقولك : (زيد قام) ، أو لم يفد كقولك : (إن يكرمني) ، فإنّه جملة لا تفيد إلاّ بعد مجيء جوابه ، فتكون أعمَّ من (الكلام) مطلقا)) [١] ، وتتألف من ركنين رئيسين ، هما المسند والمسند إليه ، اللّذان يطلق عليهما النحاة مصطلح

(العمدة) ولابد من وجودهما في الجملة لفظا أو تقديرا ، وقد ذكرهما سيبويه في كتابه فقال: (هذا باب المسند والمسند إليه) وهما مالايغني واحد منهما عن الآخر ، ولايجد المتكلم منه بدًّا)) [٢] ، وما خرج عن الإسناد والإضافة فهو في عرفهم (فضلة) ، (فالمقصود بمصطلحي (العمدة) و(الفضلة) أنّه لايمكن أن يتألف كلام من دون عمدة مذكورة أو مقدّرة ، في حين أنّه يمكن أن يتألف من دون فضلة ، فتقول (محمد قائم)

و(سافر خالد))) [٣] .

وقد جعل البصريون (الموقع) الذي يحتله كلٌّ من الاسم والفعل حين يشكلان ركني الجملة ، الأساس في تقسيمها على جملتين رئيستين : اسمية وفعلية ، فالجملة الاسمية: ما صدَّرت باسم ، والفعلية : ما كان صدرها فعلا[٤]،وهذا التقسيم يصفه الدكتور المخزومي بأنّه صحيح ، يقره الواقع اللغوي ، لكنه يرى أن تحديد نوع الجملة ضمن هذا التقسيم ساذج،يقوم على أساس لفظي محض[٥] ، أي : إن الأساس النحوي في التفريق بين الجملتين ظاهري [٦] ، أو هو

((أساس شكلي لا علاقة له بالمدلول التركيبي ، فالجملة المصدرة بالاسم اسمية ، والجملة المصدرة بالفعل فعلية)) [٧] .

وأرى أنّ هذا التّحديد يتّسق مع أصل بناء الجملة في النحو العربي ، وهو أصل يتكون من ثنائية مؤلفة من اسمين تربطهما علاقة إسناد ، أو من اسم وفعل تربطها تلك العلاقة [٨] ، ومن ثَمَّ يكون النظر الى المعنى فيه أمرا لاحقا للنظرة

التحليلية البنائية ، وهو منهج في تقسيم الجملة ، يلتقي مع بعض مبادئ الدرس اللغوي الحديث .

وكان ابن هشام الانصاري منتبهاً الى ذلك الأصل في بناء الجملة ، عند التفريق بين قسميها ، فقال : (مرادنا بـ(صدر الجملة) : المسند أو المسند إليه ، فلا عبرة بما تقدَّم عليها من الحروف ، فالجملة من نحو (أَقائم الزيدان ؟) و(أَزيد أخوك ؟) و(لعل أباك منطلق) و(ما زيدٌ قائما) اسمية ... والمعتبر أيضا ماهو صدر في الأصل ، فالجملةُ من نحو (كيف جاء زيد ؟) ومن نحو ﴿ فأيَّ آيات الله تنكرون ﴾ [١] ومن نحوَ ﴿ ففريقا كذّبتم وفريقا تقتلون ﴾[٢] و﴿ خشّعاً أبصارهم يخرجون ﴾[٣] فعليَّةٌ ، لأنَّ هذه الأسماء في نيّة التّأخير)) [٤] .

وينفرد ابن هشام بجعله (الجملة الظرفيَة) وهي . عنده . المصدَّرة بظرف أو مجرور قسما ثالثا للجملة[٥] .

وقد تعرض الدكتور ابراهيم السامرائي الى التقسيم الثنائي للجملة ، الذي درج عليه الدرس النحوي العربي ، فذكر أنَّه تقسيم كان قد صنَّفت على أساسه الجملة في اللغات اللاتينية من قبل ، وحاول إرجاعه الى أقدم من ذلك ، أعني الى الاغريق الأقدمين ، الذين درسوا الجملة وتقسيمها وقضية الإسناد فيها [٦] . وقد اتفق معظم اللغويين المحدثين مع ماذهب إليه جمهور النحويين الأقدمين في تصنيف الجملة إلى اسمية وفعلية ، ولكن نقطة الخلاف تركّزت في تحديد كل منهما ، إذ يرى المستشرق برجستراسر أن الجملة الفعلية هي ما كان فيها المسند فعلا أو بمنزلة الفعل [٧] ، وتوسَّع الدكتور المخزومي فيما ذهب اليه برجستراسر فالجملة الفعلية عنده ((هي الجملة التي يدل فيها المسند على التجدد أو التي يتصف فيها المسند اليه بالمسند ا تصافا متجدداً ، وبعبارة أوضح هي التي يكون فيها المسند فعلا ، لأن الدلالة على التجدد إنَّما تستمد من الأفعال وحدها ... أَمَّا الجملة الاسمية فهي التي يدلُّ فيها المسند على الدوام والثبوت ، أو التي يتَّصف فيها المسند

إليه بالمسند اتّصافا ثابتا غير متجدّد ، أو بعبارة أوضح هي التي يكون فيها المسند اسما)) [٨] . ويتّضح من تحديده للجملتين مراعاته جانب المعنى في المسند ، لاموقعه أو ترتيبه ، فالمسند يدل على معنى ثابت إذا كان اسما ، وعلى معنى متحول إذا كان فعلاً ، وعلى وفق ذلك يتّم تمييز الجملة الاسمية من الفعلية .

على أن هذا الفهم لنوعي الجملة لم يلق قبولا مطلقا أو تاما من باحثين آخرين ، فالدكتور إبراهيم السامرائي يرى أن الدكتور المخزومي قد أصاب الحقيقة في الحد الذي رسمه للجملة ، ولكنه تأثّر بمقالة عبد القاهر الجرجاني التي يرى فيها أن الاسم هو أن يثبت به المعنى للشيء ، دون أن يقتضي تجدده شيئا بعد شيء ، وأن الفعل هو أن يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئا فشيئا ، وقد مثّل له بالفعل المضارع (يَنْطَلِق) [١] ،وهي مقالة لاتصلح ، كما يرى الدكتور السامرائي ، في تثبيت مايراه الدكتور المخزومي من نواحٍ عدة ، منها : أنها مقالة بلاغية ، وهي ((بحث أدبي قائمعلى الذوق ، وهو إن صلُح في مادة النقد البلاغي فلا يمكن أن يكون ذا فائدة في النحو ، الذي لايقبل مثل هذه التوجيهات الفنية ، بل سبيله ذكْر أقسام الجملة وعلاقة كل جزء بالآخر)) [٢] ، ومنها : أنَّ المثال الذي ضربه الجَرجاني هو الفعل (يَنْطَلِق) ، وهذا البناء (((يفْعل) أو المضارع يفيد التجدّد والحدوث . واختيار الجرجاني لـ (ينطَلِق) مفيد له في إثبات مقالته . أما أن يكون الفعل:(سافر) و(ذهب) و(مات) وما إلى هذا ، فليس في ذلك ما يحققغرض الجرجاني ، ولا ما ذهب إليه الأستاذ المخزومي)) [٣] ، ومنها أيضا أنه ((لايصح أن يتخذ البحث الحديث في علم النحو مادة لاتأتلف وطبيعته ومنهجه ، وهي مستعارة من علم آخر، كما استعار الأقدمون الأسلوب المنطقي العقلي في مادتهم النحوية فأفسدها ، والذي نعيبه على الأقدمين حصل مثلُه لدى نفر من الباحثين المحدثين)) [٤] ، وأرى أن دلالة الاسم على الثبوت ، ودلالة الفعل على الحدوث والتجدّد ، أمر يكاد يكون متعارفاً عليه . في دراسة الجملة . لدى كثير من النحويين فضلا عن

الـ بلاغيين ، يتضح هذا مثلا في تفسير الزمخشري للرفع في (الحمدَ) في قوله تعالى : ﴿ الحمدُ للهِ ﴾ (٥) ، وللنَّصب فيه في قراءة ، إذ يقول :

((وارتفاع (الحَمدُ) بالابتداء ، وخبره الظَّرفِ الذي هو (لله)، وأَصْلُهُ النَّصبُ ، الذي هو قراءة بعضهم باضمار فعله ، على أنه من المصادر التي تنصبها العرب بأَفعال مضمرة فيَ معنى الإخبار ، كقولهم : (شكرا) و(كفرا) و(عجبا) وما أشبه ذلك ٠٠٠ والعدل بها عن النَّصبِ ، الى الرفع على الابتداء ، للدلالة على ثبات المعنى واستقراره .

ومنه قوله تعالى ﴿ قال سلاما قال سلام ﴾ (١) ، رفِع (السلام) الثاني للدلالة على أَنَّ إبراهيم عليه السلام حياهم بتحيَّة أَحسن من تحيَّتهم ، لأَنَّ الرفع دلَّ على معنى ثبات السلام لهم ، دون تجدده وحدوثه . والمعنى: نحمدِ الله حمداً)) (٢)

ويوضح الشريف الجرجاني مراد الزمخشري بقوله : ((لما كان الرفع دالاً على الثبوت ، مجرداً عن قيد التجدد والحدوث ، ناسب أن يقصد به الثبات والدوام بمعونة المقام،بخلاف النَّصب المستلزم لتقدير الفعل،الدّال بوضعه على الحدوث والتقضي)) (٣)

ويزيدَ هذه المسألةَ بيانا ناصر الدين الاسكندري المالكي بقوله : ((والسر في الفرقِ بين الرفع والنصب : أنّ في النصب إشعاراً بالفعل ، وفي صيغة الفعل إشعار بالتجدد والطّرو ، ولا كذلك الرفع ، فإنه إنما يستدعي اسماً ، ذلك الاسم صفة ثابتة ، ألا ترى أن المقدر مع النصب : نحمدَ الله الحمدَ ، ومع الرفع : الحمدُ ثابتٌ لله أو مستقرٌ)) (٤)

ثم إن عبد القاهر الجرجاني يتحدث عن دلالة الاسم ودلالة الفعل في إطار نظرية كاملة ، أعني (نظرية النظم) التي تستمدَ أصولها من أحكام النحو وقواعده ، لتصل إلى بيان معاني التراكيب النحوية ، ضمن علم استقلّت به البلاغة فيما بعد ، وهو (علم المعاني) أو (معاني النحو) كما هو الأصل في تسميته ، وهو منهج

يؤيِّده الدرس النحوي الحديث،بل وصفه الدكتور تمام حسان بأنَّه قمة الدراسات النحوية [٥] . والصلة .كما أَرى . واضحة وقوية وواجبة طبيعة ومنهجا بين البحث في النحو والبحث في معانيه ، فعلم المعاني أو (معاني النحو) ليس علما آخر أو علما مستعاراً ، بل هو امتداد أصيل للدرس النحوي بحسب ما بينا .

وأما الدكتور الجواري فقد اتفق مع الدكتور المخزومي في تحديده لنوعي الجملة ، واتّخذ من عنصر (الزمن) أساسا في التفريق بينهما ، فإذا كان الزمن جزءا من معنى الوصف أو المسند ، وقُصِد النَّصُّ عليه في الكلام ، كان الاسناد فعليا ، وسمِّيت الجملة فعلية ، لأَن المسند فيها فعل ، فإن لم يتوافر الزَّمن في الوصَف أو المسند كان الإسناد اسميا ، وسميت الجملة جملة اسمية [٦] .وكان نفر من الباحثين المحدثين يرتضي ماذهب إليه البصريون في تقسيم الجملة منهم الشيخ علي الجارم ، فهو يبني على وفقه موازنة في الدلالة بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية ، فالأُولى وهي المصدَّرة باسم ، تدل على العناية بمن حصل منه الحدث ، أَمَّا الفعلية ، وهي التي صدَّرت بالفعل فتدل على العناية بالحدث نفسه ، وهي كما يرى تمثّل الأصل وذلك لجريان سليقة العربي وفطرته عليها ، وهي تعبر عن اهتمامه بالحدث في الأحوال العادية ، ثم إن أساس الإخبار . عنده . الابتداء بالفعل . أمَّا الجملة الاسمية فيلجأ إليها العربي اذاكان القصد إلى الفاعل والى الاسراع بازالة الشك عنه ، وذلك بأَن يصدَّر به الجملة قبل الفعل ، لكي يبعد اللبس عن السامع ، ويحول دون أن يظنَّ به الغلط أو التَّزيُّد [١] ثم ينتهي إلى القولَ . مفرَّقا بين الجملتين . : ((ثم إن العربي ميال بفطرته الى الايجاز وتجنب الفضول ، فهو يقول : (جاء الرجل) ، ولا يقول : (الرجل جاء) ، لأن الثانية تتضمن تكرار الاسناد لامحالة ، وهولا يلجأ إلى تكرار الاسناد إلا لغرض بلاغي)) [٢] .

وعالج الدكتور إ براهيم السامرائي بعض توجيهات الشيخ الجارم للجملتين والموازنة التي عقدها بينهما ، بالطريقة نفسها التي تناول فيها مذهب الدكتور

المخزومي المشار إليه، وهي أَنَّ الشيخ حاول إثبات مايريده مستنداً الى ما ورد في (دلائل الاعجاز) بهذا الخصوص [٣] والذي ذكرنا بعضا منهَ فيما تقدم ، الأَمر الذي أَدخل بعض تلك التوجيهات في باب البلاغة ، ومن ثَمَّ فإنها لايمكن أن تكون مادَّة في البحث النحوي ، ولاتمثل منهجا نحويا في أي وجه من الوجوه . ويرى الدكتور السامرائي أيضا أَنَّ بعض ما ذهب إليه الشيخ الجارم ، فيما نحن بصدده ، مفتقر إلى الاستقراء الوافي الشافي [٤] ، وقد انتهى إلى تأييد الكوفيين في مقالتهم بجواز تقدم الفاعل على الفعل فوصفها بأنها مقالة كوفية سهلة وواضحة ومقبولة لقربها من المنهج الوصفي الواقعي [٥] ورأى أن المنهج الصائب يبنى على وصف الجملة وعلاقة كل جزء من أجزائها ببعضها ، بعيدا عن التعليلات والتفسيرات والتخريجات التي تؤدَّي إلى متاهات بعيدة عن العلم اللغوي ، فالجملة عنده قضية اسنادية واذا لم تتحقق علاقةُ الاسناد فيها توصف بأنها جملة غير إسنادية سواء كانت اسميةً أَم فعلية [٦] ، ويقول: ((لقد تبين لنا أَنَّ الجملة الفعلية في العربية ماكان فيها المسند فعلا ، ونريد هنا أن نبعد ما اعتبروه من قبيل الجملة الفعلية ، كجملة فعل الامر وسائر الافعال التي تخلص الى معنى الطلب كالنهي ... إن اسلوب الطلب هذا يفتقر إلى الإسناد ، وعلى هذا فهي ليست جملا إسنادية ، يسند فيها الفعل إلى الفاعل ، وليس فيها مسند إليه ، وعلاقة هذه الأفعال بالمخاطب ليست علاقة إسناد ، ولايمكن أن يكون الفاعل ضميراً مسنداً هو (أنت) ، وفي قولنا : (اكتبا) و (اكتبوا) و (اكتبي) (واكتبن) ، لايمكن أن يكون كلٌّ من (الألف) و (الواو) و (النون) فاعلا ، وهذه ليست ضمائر ، بل هي إشارات تشير إلى المخاطب مثنًّى أو مجموعا أو مؤنَّثا ، وهي من غير شك تشبه (الألف) في (الرجلان) ، و(الواو) في جمع المذكر السالم و(الياء) في المثنى وجمع المذكر السالم ، فكما لايقال : إن (الواو) في (المسلمون) ضمير ، كذلك لاينبغي أن يقال : إن (الواو) في (يفعلون) ضمير، وعلى هذا فإنَّه لايمكن أَن

يقال : إنَّ في أسلوب الأمر ، على النحو الذي مثّلنا ، إسناداً يُدخل هذا الأسلوب في عداد الجملة الفعلية الإسنادية ، وهي بهذا الاعتبار جمل مفيدة ولكنَّها غير إسنادية)) [١] . وكان الدكتور ابراهيم السامرائي ، في بعض ماذهب إليه ، مستدركاً على الدكتور عبد الرحمن أيوب ،الذي اقتصر على إخراج جملة النداء وجملة نعم وبئس وجملة التعجب من الجمل الفعلية الإسنادية مسمَّيا إياها بـ (الجمل غير الإسنادية) ، وكان عليه فيما يرى الدكتور السامرائي ، إخراج جمل الطلب،كفعل الأمر والفعل المضارع المسبوق بـ (لا) الناهية منها أيضا ، بشرط أن توصف جميعها بأنها (جمل فعلية غيراسنادية) إذ إن تسمية الدكتور أيوب لها بأنَّها(جمل غير إسنادية) فحسب لا ينفي كونها جملاً فعلية [٢] ، ذلك أن الدكتور أيوب كان قد تابع القدماء في تعريفهم للجملتين ، لكنه حاول وصفهما في إطار تقسيم أوسع ، إذ يرى أن الجملة في العربية نوعان : اسنادية وغير اسنادية [٣] ،والاسنادية هي: ((الجملة التي يصفها اللغويون العرب بأنّها تقرَّر ثبوت شيء لشيء او نفيه عنه سواء كان هذا الثبوت أو النفي على وجه الاخبار أو الانشاء)) [٢]

وهي عنده نوعان : اسمية وفعلية .

وهنا يعود الدكتورالسامرائي ليفرد جملة (النداء) بالبحث ليصل الى ((أن أُسلوب النداء من الأساليب الخاصَّة التي لايمكن أن تكون من قبيل الجملة الفعلية الإسنادية ، فليس فيها أَيُّ لون من ألوان الإسناد ، في حين أن (أدعو محمدا) جملة فعلية إسنادية ، فيها المسند إليه وهو المتكلم ، والمسند وهو الفعل (أَدعو)) [٤] . وهو في هذا إنَّما يؤكِّد ما ذهب اليه الدكتور المخزومي ، الذي عالج بعض الأمثلة التي مثل بها ابن هشام الأنصاري للجمل الفعلية ومنها جملة النداء ، ذلك لأنه يقدَّر فيها ، كغيره من النحاة الأقدمين ، فعلا ناب عنه حرف النداء ، فالتقدير في (يا زيد) : أَدعو زيداً فهي بذلك ، على وفق نظر أولئك النحاة ، جملة فعلية ، لأن الفعل المقدر يشكّل مسندا ، أَما المسند إليه فهو الفاعل الضمير المستتر ،

وأَمَّا (المنادَى) فهو فضلة ، وعلى هذا الأساس يتَّخذُ الفعلُ موقع الصدارة ، فيتسق ذلك مع تعريفهم للجملة ، القائم على الموقع (الشكلي) المتقدَّم للكلمة ، فتكون جملة النداء لذلك فعليَّة .

ولكنَّ الجملة في نظر الدكتور المخزومي إنّما تقوم على أساس من إسناد يؤدَّي إلى إحداث فكرة تامَّة ، فلا ((يقوم مثل قولهم (يا عبدالله) على مثل ذلك الأساس ، ولايؤدَّي مثل تلك الفكرة ، ولأَنَّ مثل قولهم (يا عبدالله) لايعدو أَن يكون أَداةً للتَّنبيه ولفت نظر المنادى)) [١] ، وعنده أن النداء أسلوب خاص فهو مركب لفظي وليس بجملة [٢] ، وهو بهذا الفهم يختلف مع الدكتور أيوب في تسميته مثل هذا التَّعبير جملةً [٣] . أما أنه لايصح تسمية (النداء) جملة فهذا قد يكون مقبولا على قاعدة أنّ الاسناد لايتحقق إلاّ في إسمين أو في فعل واسم [٤] كما لايمكن القول : إن (يا) سدت مسد الفعل ،فهذا تقدير التكلف فيه واضح ، فهو لم يظهر لفظا ، ولم يستدل عليه بالاستقراء ، ثم إنّ تقديره ينقل دلالة (النداء) من الانشاء إلى الخبر [٥] ، كما إ ن سيبويه لم يحرص على تقدير فعل بعينه ، وإنما قصد أن المنادى واقع في سياق فعل ، وهذا لايمكن إنكاره ، لأنَّ طبيعة النداء تقتضي ذلك ، يقول سيبويه: ((اعلم أنّ النَّداء كُلَّ اسمٍ مضاف فيه فهو نصبٌ على إضمار الفعل المتروك اظهاره ، والمفرد رفع ،وهو في موضع اسم منصوب)) [٦] . وأما أن (النَّداء) لايؤدَّي إلى إحداث فكرة تامة ، فهذا حكم فيه نظر . كما أرى . ذلك أن (زيدا) مثلا ينادي (عمرا) ليطلب منه فعل شيءٍ ماأو ليخبره بشيءٍ ما ، فيقول: (يا عمرو) ، فيحدث بقوله هذا معنى مفيدا وهو معنى (النداء) ، الذي يؤدَّي إلى انتباه (عمرو) ثم يأتي بعده المقصود من **تنبيهه** ، وهو أن تطلب منه شيئا ، أو تخبره بشيء. فالحدث الكلامي (ياعمرو) ، الذي صدر عن المتكلم ، أدى إلى إحداث فكرة النداء ، وهي فكرة تقتضي سياقا فعليا يقوم بها أو يحدثها ، فيأتي (ردُّ الفعل) من المنادى وهو (الانتباه) ، وفكرة النداء هذه متطلبة ، ومؤدية إلى معنى آخر ،

يفيده تركيب نحوي آخر مستقل في ذاته من جهة (البناء النحوي) ، لكنَّه مفتقر إلى ما قبله وهو النداء (أداة النداء + المنادى) من جهة (المعنى) ، وهذا التركيب الذي يلي النداء يصدر عن المتكلم مرة أخرى وهو موجه إلى المنادى نفسه الذي ينبغي عليه اتخاذ رد فعل معيَّن أو الانتباه إلى أمرٍ ما كالفاعلية ، وهو ما ذهب إليه **الياسري** [١] إذ رأى ((أن السياق الفعلي في حقيقة النداء لايدل على مفعولية المنادى ، بل على فاعليته ، لان واقع المعنى في النداء يبيح أن تأتي بعد المنادى بفعل أمرٍ كأن تقول (عبد الله آقْدم) ، لذا فهو فاعل في الحقيقة لامفعول)) [٢] ، فـ (آقْدم) تركيب نحوي له صلة من جهة المعنى بمركب النداء (أداة النداء + المنادى) ، وعلى المنادى القيام بمضمونه أو التأثر به ، يدل على ذلك قوله تعالى : ﴿ قيل يانوح أهبطْ ﴾ [٣] و﴿ قلنا يا آدم أسكن ﴾ [٤]

وقول آمرئ القيس : . [٥]

أَلاَ أَيُّها اللّيلُ الطويل أَلاَ آنجلي بصبحٍ وما الإصباحُ فيكَ بأَمثل

وقد يكتفي المنادى بتلقّي الخبر مستمعا أو منتبها ، ولكن مقتضى الحال لم يزل واقعاً في حيز السياق الفعلي ، كما في قوله تعالى : ﴿ إذ قال يوسف لأبيه يا أبت إني رأيت أحد عشر كوكبا ﴾ [٦] ، وكقول المتنبي [٧] : .

يا من يعزُّ علينا أن نفارقهم وجدانُنا كلَّ شيء بعدكم عدم

وعلى وفق ما تقدَّم فإنَّ (النَّداء) لايمكن أن يقال عنه : إنه (جملة فعلية) ،أو إنَّه (جملة فعلية غير إسنادية) ، أو: إنه (جملة غير إسنادية) . ثم إ نَّه ليس (مركباً لفظيا) وإنَّما هو . كما أرى . (مركّب فعلي غير اسنادي) ، لايرتقي (الى منزلة الجملة ، ولايصح تسميته بالجملة أيضا) [٨] فهو يقع في إطار سياق فعلي مفتقر إلى الإسناد ، وهو كلام تام [٩] ، يدل على فكرة مفيدة ومقصودة ومتطلَبة ، يتوقّف عليها ردّ فعل المنادى (المخاطَب) ونوع استجابته. ومن الذين تابعوا البصريين في تحديدهم للجملتين: الدكتور فاضل صالح السامرائي ،

فقد رجح أن تكون عبارة (محمد يحضر) ونحوها جملةً اسمية ،لا فعليةً ، فقال . معترضا على برجستراسر في تعريفه للجملة الفعلية الذي ورد ذكره . ((وذهب بعضهم إلى أنه إذا كان المسند فعلا فالجملةُ فعليَّةٌ ، ولا تكون الجملةُ اسميَّةً إلاّ إذا كان المسند والمسند إليه اسمين ... ثم إنه لايتأتى ما قاله صاحب (التطور النحوي) في نحو قولنا : (محمد حضر أخوه) ، فإنَّ جملة (حضر أخوه) فعلية ، وأَمَّا الجملةُ الكبرى فهي اسميةٌ ، وليست فعليَّةً لأنَّ مسندها جملةٌ ، وليس فعلا ، فإنَّ الفعل مسند إلى الأخ ، وليس مسنداً إلى (محمد))) [١] . ولعل هذا الاعتراض يرد على ألفاظ التعريف ، أكثر مما يرد على مضمونه، فإذا كان الفعل مسندا إلى (الأخ) في الجملة الصغرى ، فإن هذه الجملة الفعلية تعد مسندا بسياقها الفعلي ضمن الجملة الكبرى [٢].

نخلص إلى القول : إن النحويين الأقدمين آثروا النظر إلى شكل الجملة ، فكان (الموقع) عاملا معتبراً عندهم في تقسيمها ، فتعاملوا مع الكلمة المتقدَّمة ، سواء أكانت مسندا أم مسندا إليه ، فإذا كانت اسما فالجملة اسمية ، وإذا كانت فعلاً فالجملة فعلية. أَمَّا بعض المحدثين فقد أهملوا هذا الموقع الشكلي الذي يتخذه أحد ركني الجملة ، ونظروا إلى المسند فإن كان فعلا فالجملة فعلية ، وإن كان اسما فهي اسمية تقدم المسند أم تأخر . وقد توسع بعضهم بأن بحث عن دلالة المسند على التجدد والحدوث أو دلالته على الدوام والثبوت وأثر ذلك في تحديد نوع الجملة . فيما راح بعضهم الآخر يبحث عن دلالة المسند على الزمن أو عدم دلالته ، وأَثر ذلك أَيضا في التفريق بين قسمي الجملة. وقد رأت طائفة أخرى أن الجملة تدرس على أنها قضية اسنادية بغض النظر عن الموقع الشكلي الذي يتخذه المسند أو المسند إليه في الجملة ، فتحديدها أو تقسيمها يبنى على توافر الاسناد أو انعدامه فإن وجد فالجملة اسنادية وإن انعدم فغير اسنادية سواء أكانت اسمية أم فعلية وفي ضوء ذلك رفض بعضهم مذهب القدماء القائل بفعلية جملة النداء مثلا فيما رأى آخرون أَنّه

لايصح تسميتها جملة أصلا ، بل هي مركّب لفظي أو اسلوب خاص في التعبير . وقد ذهب بعض هؤلاء مذهب القدماء في تحديد الجملة فيما اعترض بعضهم الآخر على وجهة النظر الحديثة فيها ، ناظرا إليها بعين الناقد المجادل .

المبحث الثاني : جملة الفعل والفاعل و (نائب الفاعل)

إذا كان لجملة الفعل والفاعل و (نائب الفاعل) أثر في تقسيم الجملة وتحديدها ، فإنّ له تداعيات وآثارا أخرى في مسار درسِها ، تبرز بعضها فيما يتعلق بالتوجيه النحوي للكثير منَ المسائل ، الأمر الذي أدى إلى تغيير بعض الأحكام النحوية المقررة بحسب صناعة النحو ، واستحداث أحكام أو قواعد أخرى تصب في مجرى تلك الصناعة ومن ثَمَّ النظر إلى أثركل ذلك أو بعضه في معنى الجملة بالقدر الذي رسمه النحاة لأنفسهم ، أو تنبهوا له ،أو آرتضوه ،أو اكتفوا بالإشارة إليه ، أو بتقريره .

فمن الأحكام المقرَّرة لدى النحاة أنّ الفعل مع فاعله كالكلمة الواحدة ، أو كجزءٍ منه[١] ، ويضربون لهذا الحكم أمثلة عدّة توضّحه وترسخه [٢] ومن اللافت للنظر أن هذه الأمثلة . على كثرتها . لم يكن من بينها مطابقة الفعل مع فاعله في العدد ، إذ إن اللغة الفصحى لاتجيز مثل هذه المطابقة ، فالفعل يلتزمها مع الفاعل المفرد فحسب وهو أمر قد يقدح في ما قرره النحاة بشأن هذه العلاقة بين الفعل وفاعله ، أما المطابقة في التأنيث فغير مطّردة إذ تضعف بين الفعل والفاعل المؤنث إذا آتخذت كلمةٌ موقعاً متوسطاً بينهما ، بأن فصلت احدهما عن الآخر ، وكذلك إذا غادر الفاعل موقعه الأصيل المتأخر عن فعله ليتخذ موقعا متقدما عليه ، ويشترك مع الموقع في إضعاف هذه العلاقة نوع التأنيث في الفاعل ، أعني كونه مؤنثا تأنيثاً حقيقيًّا أَو مجازيا [٣] اسما ظاهرا كان أو ضميراً ظاهرا أو مستترا ، ففي ضوء ذلك

كلّه يتحدد وجوب تأنيث الفعل أو جوازه [٤] ، فالفاعل إذا كان ظاهراً ذا تأنيث حقيقي وجب إثبات تاء التأنيث في فعله نحو (قامت هندٌ) [٥] فإن وقعت كلمة غير (إلاّ) ، بين الفعل وفاعله أثّر موقعها هذا في حكم تأنيثه فتحول من واجب إلى جائز، نحو: (حضر القاضي امرأةٌ) [٦]

و(قام اليوم هندٌ) [١] ، فيجوز أن نقول (حضرت القاضي امرأةٌ) و (قامت اليوم هندٌ) ، وإذا كان الفاصل (إلاّ) لم يجز إثبات التاء عند الجمهور فيجب أن نقول (ما قام إلاّ هند) و (وما طلع إلاّ الشمس) سواء في ذلك الفاعل الحقيقي التأنيث أم المجازي [٢] . ويرى سيبويه أن العلة في آنتفاء التاء هو طول الكلام [٣]، ولعله يقصد انعدام المباشرة بين الفعل والفاعل وتباعدهما

وذكر الخضري أنّ الفصل بينهما يضعف العناية بالفاعل وعندئذ يصير الفصل على حدَّ تعبيره ، كالعوض من تاء التأنيث . ثم إن خلو الفعل منها عند الفصل بـ (إلاّ) له دلالة على الفاعل الحقيقي الذي هو مذكر، إذ المعنى: ماقام أحدٌ إلا هندٌ [٤] ، ويأخذ من يجيز إثباتها بظاهر
اللفظ ، أعني: إسناد الفعل إلى فاعل ملفوظ به [٥] .

ويجوز أن نقول: (طلع الشمس) من غير مطابقة في التأنيث ، لأن الفاعل مؤنث مجازي ولكن تغيُّر موقع (الشمس) بتقدمها على الفعل فرض تأنيثه فكان واجبا أن نقول: (الشمس طلعت) لأن النحاة . استناداً إلى الاستقراء . يوجبون المطابقة بين المبتدأ والخبر فـ (الشمس) في الجملة الأخيرة أصبحت مبتدأً أما الفاعل فتحول إلى ضمير مستتر يعود عليها فكون مع فعله جملة الخبر، ثم كانت قاعدتهم بإلزام الفعل تاء التأنيث إذا كان مسندا إلى ضمير مؤنث من غير فصل [٦]
.

وحكم الفاعل التأخر عن عامله وجوبا [٧] ، تقول : (قام زيد) مؤخَّرا المسند إليه

(الفاعل) ، ولا يجوز أن يتَّخذ موقعا متقدَّما على رافعه وهو فاعل بل على أن يكون مبتدأً ، فـ (زيد) مسند إليه (مبتدأ) عندما تقول : (زيد قام) لامسند إليه (فاعل) ، أَمَّا رتبة الفاعل عند الكوفيين فغير محفوظة إذ يجيزون تقدُّمه [٨] فـ (زيد) فاعل مقدَّم في (زيدٌ قام)

ويرى الأستاذ إبراهيم مصطفى أن الحكم في هذه المسألة نحوي ،لا أثرله في الكلام ، ذلك أَنَّ الأسلوب العربي يقبل أن تقول (ظهر الحق) و (الحق ظهر) تقدّم المسند إليه أو تؤخَّره . والنحاة وإن كانوا لا ينكرون هذين التعبيرين، إلاّ أَنّ البصَريين لا يجيزون تقدُّم (الحق) في (ظهر الحقُّ) وهو فاعل،ولا يقبلون تأَخُّره في (الحقُّ ظَهر) وهو مبتدأ [٩].

ويشترك الموقع الذي يتخذه المسند إليه (الاسم الظاهر) ، حين يكون متأخَّرا عن فعله ، في حدوث أحكام نحوية عدة ، منها : .

١ – أن يكون فاعلا [١] مع انتفاء مطابقة الفعل له في غير الإفراد ، فتقول : (قام زيد) و(قام الزيدان) و (قام الزيدون) [٢] .

٢ – إنَّ تحقُق المطابقة بينهما على (لغة أَكلوني البراغيث) [٣] ، نحو : (قاما الزيدان) و (قاموا الزَيدون) و (قمن النسوة) ، يؤدِّي الى حدوث الأَوجه الإعرابية الآتية : [٤]

أ – يكون الاسم الظاهر فاعلا ، و(ألف الاثنين وواو الجماعة ونون النسوة) ليس لها محل من الأعراب فهي ليست ضمائر بل إشارات أو علامات تدل على الفاعل

المثنى أو المجموع .

ب – يعرب (ألف الاثنين و واو الجماعة و نون النسوة) فاعلا، اما الاسم الظاهر فيعرب بدلا ، وعلى هذا فإنها هنا ضمائر وليست علامات .

ج – تكون الجملة مبنيةً على التقديم والتأخير ، فالاسم الظاهر مبتدأ مؤخر ، خبره مـ قدَّم هو الجملة الفعلية من الفعل والفاعل (الضمائر المتصلة) ، وعلى هذا فالجملة أصبحت اسمية ، لا فعلية ، ثم إنّها تحوَّلت الى جملة اسمية كبرى ، في حين كانت في الوجهين الإعرابيين (أ) و(ب) جملة بسيطة ، تتكون من الركنين الرئيسين في بنائها ، أعني : المسند والمسند إليه فحسب .

٣ – تحقّق المطابقة بينهما في التذكير والتأنيث في الأعم الأغلب عدا استثناءات ذكرها النحاة [٥] ، وسبق أن ذكرنا منها ماله علاقة بظاهرة (الموقع) .

٤ – يقوم موقع الفاعل المتوسط بين فعله والمفعول به بوظيفة تمييزه منه ، اذا انعدم الإعراب اللفظي ، أعني : عند انتفاء الحركات الظاهرة وخلو الكلام من القرائن اللفظية والمعنوية ، وذلك في نحو: (ضرب موسى عيسى) ، فلا يجوز تأخير الفاعل (موسى) عن المفعول به (عيسى) لئلاّ يحصل التباس في أيهما الفاعل وأيهما المفعول ، فحفْظُ الرُّتبة مُعتبرٌ هنا ومُعتدٌّ به [٦].

أَمَّا إذا وقع المسند إلَيه موقعَ الصدارة على فعله ، في نحو (زيد قام) ، ترتبت على ذلك أيضا أحكام وتداعيات نحوية ، منها : .

١ – تحوُّل الجملة من فعلية إلى اسمية لأَنَّ المسند إليه سيعرب مبتدأً ، وليس فاعلا

٢ – تتحول الجملة من فعلية بسيطة مقصودة لذاتها وذات معنى تام وقائم بنفسه الى تركيب نحوي يضم جملتين : (الاولى) اسمية ، توصف بأَنَّها كبرى ، لأن المبتدأ فيها (زيد)سيكون خبره جملة (قام) (والثانية) فعلية ، هي جملة (قام) مع فاعلها الضمير المستتر ، التي ستوصف . عندئذ . بأنها جملة غير مقصودة لذاتها [١] ، لأنّها تشكل جزءاً متمما لمعنى ذلك التركيب وبنائه .

٣ – الخبر (قام) في ذلك التركيب سيكون محتفظا بموقعه المتأخر أصالة ،فلا يجوز تغييره ، بأن يتقدَّم على(زيد)،لأنه لو قُدِّم لتغير إسناده من كونه مسندا إلى

ضمير مستتر ، إلى أن يكون مسنداً إلى اسم ظاهر، وهو (زيد) ، وعندئذ تعود الجملة إلى فعلية بسيطة ، بعد أن كانت اسمية كبرى .

٤ – إن تحول الجملة من الفعلية إلى الاسمية يعني قبولها أثر النواسخ الداخلة عليها ، إذ إنَّها مختصَّة بالدخول على المبتدأ والخبر ، فتقول مثلا: (إن زيدا قام).

٥ – وجوب المطابقة بين ركني هذه الجملة الاسمية، أعني : بين المبتدأ والخبر إفرادا وتثنية وجمعا تذكيرا وتأنيثا فتقول: (زيد قام) و(الزيدان قاما) و(الزيدون قاموا) و (هند قامت) و (الهندان قامتا) و (الهندات قمن).

٦ – إن القول باختصاص ادوات الشرط بالدخول على الجملة الفعلية [١] لا يتناقض مع دخولها على (أحد) في قوله تعالى ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ ﴾ [٢] وفي نحوه من الشواهد الفصيحة ، ذلك لأنَ (أحد) فاعل لفعل محذوف وجوبا يفسره المذكور والتقدير: . وإن استجارك أحد من المشركين استجارك [٣] ، فالجملة على هذا التقدير فعلية ودخول إداة الشرط يتسق مع ما قرره النحاة بشأنها . ويلاحظ أن أصحاب هذا التوجيه ،أعني: البصريين تأولوا وتكلفوا كثيرا ليتخلصوا من إشكالية دخول أداة الشرط على الاسم المرفوع المتقدم على عامله الذي أَعربوه مبتدأً في تركيب آخر مشابه في نحو: (زيد قام) فتركوا مقالتهم باسمية (أحد استجارك) ، بأن فروا إلى تقدير فعل واجب الحذف ، يفسره المذكور ، لفاعل لم يرتضوا فاعليته من قبل ، فلو أَعربوا (أحد) مبتدأ لتنافى ذلك مع قاعدة دخول أداة الشرط على الجملة الفعلية[٤] ، ولو أعربوه فاعلا مقدَّما للفعل المذكور لحدث تناقض من وجهين :.

(الأول): عدم إجازتهم تقدم الفاعل[١] ، فهو مع فعله كالكلمة الواحدة أو كالجزء منها ، (والآخر) : أنهم لايخلون الفعل المذكور (استجارك) من الضمير المستتر الذي يعود على الاسم المرفوع . ويرى الدكتور إبراهيم السامرائي أَنَّ منشأ القول

بالجملة المفسَّرة ، التي لامحل لها من الاعراب بدأ من هنا لان الفعل المذكور (المفسَّر) واقع في جملة لامحل لها من الاعراب ، لأنها جملة تفسيرية [٢] .

٧ – يتَّضح ممَّا سبق أنّ الموقع (الشكلي) لـ (زيد)،في نحو (زيد قام) ، له تأثير واعتبار عندَ البصريين ، ذلك أن تقدمه على الفعل غير محلّه الاعرابى، فبعد أن كان فاعلا عند تأخره أصبح مبتدأً وتبع ذلك تغير في المعنى ، بأن تحول من معنى الفاعلية إلى معنى الابتداء أما من جهة بناء الجملة فقد تحوَّلت ، بتأثير موقع المسند إليه ، من فعلية (قام زيد) ، إلى اسمية (زيد قام) . أَمَّا الكوفيون فيرون هاتين الجملتين جملة

واحدة سواء من جهة البناء النحوي أم من جهة المعنى ، فـ (زيد) مسند إليه

(فاعل)وهو مؤخر عن فعله أصالة وفي الجملة الثانية لازال فاعلا، لكنَّه مقدَّم على فعله ، فالجملة . إذن . فعلية بسيطة في الحالتين. وعلى هذا، فموقع (زيد) الشكلي من الجملة ، لم يؤثر عندهم في معناه الاعرابي ، ولكن ترتّبت عليه دلالة بلاغية وهي العناية بالفاعل والاهتمام به من جراء التقديم . وتظهر فائدة مذهب الكوفيين هذا في توجيه دخول اداة الشرط على الاسم المرفوع ، الذي سبق أن بيَّنّاه ، فهم يرون أَنّ (امرؤ) فاعل مقدَّم على فعله المذكور (هلك) في نحو (إن أمرؤ هلك) ، وكذا الأَمر في الآية الكريمة التي سبق ذكْرها ﴿ وإن أحدٌ من المشركين استجارك فأَجره ﴾ ، ذلك أن دخول الأداة متَّسق معَ مذهبهم، فالسياق فعلي والجملة فعلية لاتغيُّر فيها سوى تقدُّمِ الفاعل على فعله المذكور فلا حذف ولا تقدير [٣]،وهذا يعني أنهم يخلون الفعل من الضمير وهو مذهب له اعتبار عند ابن مضاء القرطبي فهو بعد أن بين أن الدلالة على ضربين : (((دلالة لفظية) مقصودة للواضع كدلالة الاسم على مسماه ودلالة الفعل على الحدث والزمان (ودلالة لزوم) كدلالة السقف على الحائط ودلالة الفعل المتعدي على المفعول به وعلى المكان)) [١] رجح أن تكون دلالة الفعل على الفاعل لفظيةً فإنك تستطيع أن تعرف نوع الفاعل سواء

أكان غائبا أم حاضرا متكلما أَم مخاطَبا مذكرا أم مؤنثا ، من حروف (نأيت) التي تجعل

الفعل مضارعا نحو (يعلم) و (أَعلم) و (نعلم) وكذلك ((يُعرَف من لفظ (عَلم)أن الفاعل مذكر وعلى هذا فلا ضمير لان الفعل يدل بلفظه عليه كما يدلُّ علَى الزمان فلا حاجةَ بنا إلى إضمار)) [٢] . فما يراه ابن مضاء يتّفق . في النتيجة . مع مذهب الكوفيين في خلو الفعل من الضمير في نحو (زيد قام) ، وفي كون هذه الجملة ونحوها بسيطة ، إلاّ أنّه يختلف معهم في أنّ الفعل يدل على الفاعل بلفظه لا كما يرون أَنّه الاسم المتقدَّم .

وقد أثيرت بعض الاعتراضات على مذهب الكوفيين القائل : بجواز تقدم الفاعل ، منها مثلا: إن القول بذلك يؤدي إلى انتصابه عند دخول الحرف الناسخ (إن) فتقول في جملة (محمد حضر) مثلا:

(إن محمداً حضر) فيصبح (محمداً) معمولا لـ (إن) ويبقى الفعل بلا فاعل ، وتقول في جملة (عبد الله قام) : (رأيت عبد الله قام) فيتحول الفاعل إلى مفعول فلا يبقى للفعل (قام) فاعل ، وقد تقول : (عبدالله هل قام ؟) فيكون موقع الاستفهام سببا في عدم جواز إعمال الفعل فيما قبله ويظل بلا فاعل أيضا [٣]

إن مثل هذه الاعتراضات هي من وحي الصناعة النحوية ، فلم يكن العربي يفصح عما يجول في خاطره استنادا إلى معايير منطقية محكمة أو انسجاما مع تسلَسل منطقي سواء من جهة مبنى كلامه أَم من جهة معناه ، فالجمل المتقدمة لا تحمل معنى واحداً أو متطابقا ، ولذا لم يكن بناؤها النحوي واحداً ، ثم إن النواسخ أو العوامل الأخرى المختصة بالدخول على الأسماء إنما تدخل على الاسم المتقدم إذا كان مسندا إليه (متحدثا عنه) سواء أَكان مبتدأً على رأي البصريين أم فاعلاً متقدَّما أو نائبا عن الفاعل على مذهب الكوفيين ، ذلك أنّ موقعه هذا يؤهّله لقبول التّصرف النحوي اذا جاز هذا التعبير ، فمعناه النحوي مجردا عن العوامل غَيره عند

دخولها عليه ، فلا تعارض مع السليقة عند ما نقول . على وفق المذهبينِ في نحو(زيد قام
و (زيد ضرِب) . : (إنّ زيداً قام) و (إنّ زيداً ضرِب) و (ظننت زيدا قام) و(ظننت زيداً ضرِب) ، فالمسند إليه هو هو مقصود في الكلام أو متحدَّث عنه أو (موصوف) كما يطلق عليه الدكتور الجواري [٤]
[١]، غاية ما في الأمر أنّه نُسخَ محلاً إعرابيا وحركةً بسبب هذه العوامل الداخلة عليه وعلى فرض (فقد الفاعل) من الكلام كما ذهب المبرد [٤] وهو يرد على الكوفيين . على أنني لا أراه مفقودا ، إذ ماازال مسندا إليه في الأصل ولكن اتخاذه موقعا جديداً في الجملة مقدَّما على الفعل أباح له محلاً اعرابيا جديداً وحركة جديدة ، وقد اقتضى ذ لك قصد المتكلمِ ومراده . أقول : على فرض فقده فإن المعاني المتحققة في تلك الجمل كاملة ومفيدة ، ثُمَّ إن آنتفاء الفاعل لتوافر الدليل عليه رأي يقول به شيخ الكوفيين الكسائي [١] وهو ما قد يرد به أيضا على اعتراضات المبرد السالفة ، فلا يوجد أدنى لبس . استنادا إلى دليل المعنى ، لا إلى صناعة النَّحو . في معرفة الفاعل في نحو (إن زيداً ضرب عمراً) .

ومن الاعتراضات على مذهب الكوفيين في هذه المسألة أيضا : أن تجويزهم تقدُّم الفاعل يقتضي أن تقول :(الزيدان قام) و(الزيدون قام) [٢] لأَنَّ الأَصل (قام الزيدان) و(قام الزيدون)، وأَرى أن هذا الاعتراض أيضا لايستند الى واقع الاستعمال اللغوي فلم يرِد شاهد فصيح . في حدود ما أعرِف . على نحو (الزيدان قام) ، حتى نتبين رأي الكوفيين فيه ، كما إنه لا دليل على إجازتهم مثل هذا التعبير أو عدمها .

ويرى الأستاذ إبراهيم مصطفى أَنّ عدم المطابقة أو التزامها ، لاعلاقة له بكون هـ ذه الجملة اسمية أو فعلية ((ذلك أن المطابقة بين المسند والمسند إليه لا تجيء تبعا لأَ نَّ المسند فعلٌ أو اسم ، ولا لأَنّ المسند إليه مبتدأٌ أو فاعل ، بل تجيء تبعا

لتقديم المسند إليه أو تأخره ٠٠٠ فالمسند إليه إذا تقدَّم وجب أن يكون في المسند إشارة إليه تطابقه في العدد وإذا تأخَّر كان المسند مفردا في كل حال)) [٣] ،وبعبارة أخرى إن المطابقة في العدد يلتزمها العرب ((إذا تقدم المسند إليه ، فإذا تأَخَّر تركوا رعايتها وجعلوا المسند موحَّدا . هذا اسلوب العرب في كلامهم ، سواء فيه الفعل والاسم ، والمبتدأُ والفاعل)) [٤] .

وقد وصف الدكتور مصطفى جمال الدين ماذهب إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى بأنَّه على قدر كبير من الوجاهه ودافع عنه قائلا: ((ولا أظن أنه يرد على الأستاذ إبراهيم مصطفى أنَّ (قائم) في جملة (أقائم الزيدان ؟) مبتدأ في اعراب البصريين فيكون هو المسند إليه المتقدم ، فتنخرم القاعدة التي استنبطها لاشتراط التطابق إذا تقدم المسند إليه، وذلك لأنّ الذي أُسند إليه القيام حقيقة هو (الزيدان) . وما إعراب البصريين له: (فاعلا) سد مسدَ الخبر إلاّ بوحي من هذا الفهم ، ولايعرف لاعرابهم (قائم) هنا مبتدأ . وليس خبرا مقدما كما صنعوا في جملة (أقائمان الزيدان؟) . وجه من الوجوه المعقولة غير اشتراطهم التطابق في الجملة الاسمية . لانه متوافر في الجملة الثانية غير متوافر في الأولى وإلاّ فهما من حيثُ الاسنادُ سواء)) [٥] . وتعدُّ ظاهرة الموقع من وسائل الدرس النحوي في توجيه بعض مسائل(نائب الفاعل)إذ قد يحذَف الفاعل من الكلام ، فينوب عنه ما هو صالح للنيابة ، من مفعول، أو مصدر ،أو ظرف ، أو جار ومجرور ، وهنا يختلف النحاة في أيهما اولى الانابة عن الفاعل من غيره ، وينفرد الاخفش بإيلاء الموقع الذي يحتلُّه المفعول به ، قُرباً من الفعل أو بُعداً عنه ، أهميةً في إقامته مقام الفاعل فإنِ كان متَّخذًا موقعاً متصدَّرا ، أي : كونه أقرب إلى الفعل من غيره تَعينت إنابته ، وإن أخذ موقعًا متأخراً بأن تقدم عليه غيره أصبحت إنابته جائزة ،لاواجبةً ، فلا امتياز له فيها بعد أن تقدَّم عليه ما هو صالح أَيضا ليكون نائبا عن الفاعل ، أعني :

المصدر، أو الظرف ، أو الجار والمجرور ، فعلى مذهبه يجب أن تقول في نحو (ضرب عمرو زيداً ضرباً شديداً يوم الجمعة أمام الأمير في داره) :

(ضرب زيد ضربا شديدا) و (يجوز) أن تقول في نحو

(ضرب عمرو ضرباً شديداً زيداً) : (ضرب ضرباً شديداً زيد) أو (ضرب ضرب شديد زيداً) [١] .

ولم يكن للموقع من أثر فيما قرره الفريقان البصري والكوفي في هذه المسألة ،فالبصريون يرون أنه تتعين إقامة المفعول به ولاتجوز إقامة غيره مع وجوده فيما يرى الكوفيون أنه تجوز إقامة غيره مع وجوده متقدَّما كان أم متأخَّرا[٢] .

ويلتفت قسم من النحاة نحو جهة المعنى فيرى أن الأهم في الكلام أولى بالنيابة من غيره فإذا كان القصد متجها نحو وقوع الضرب (أمام الامير) مثلا أُقيم ظرف المكان مقام الفاعل مع وجود المفعول به وهكذا [٣] ، فيما يرى آخرون أَنَّ المفعول به مقدَّم وجوبا في النيابة على غيره ، لأنّه قد يكون هو الفاعل في المعنى ، نحو:(أَعطيتُ زيداً ديناراً)، أَلاَترى أَنّه آخذٌ ؟ وأوضح من هذا

(ضارب زيد عمرا) ، لأن الفعل صادر عن

(زيد) و (عمرو) ، فقد اشتركا في إيجاد الفعل)) [٤] .

وهنا أقول : إن من علامات الاهتمام أو العناية بالمعنى المقصود ، هو الموقع المتقدّم للفظه ، وكذا الأَمر عندما يكون المفعول به هو الفاعل في المعنى ، أو عندما يكون مشتركا في إيجاد الفعل ، فهذا أَدعى لاتّخاذه موقعا متقدَّما قريبا منه ، ليقوم بوظيفة المسند إليه أو المتحدَّث عنه ، وعلى وفقَ ذلك ربما نستطيع فهم العلة في تعين إقامة المفعول به المتقدَّم عند الأخفش . وإذا كان الفعل متعدَّيا إلى أَكثر من مفعول واحد ، وبُني للمجهول قام المفعول ذو الموقع الأَقرب إليه بوظيفة أَمن اللبس وذلك بانابته عن الفاعل وجوبا [٥] . ويرى الدكتورفاضل السامرائي أَنَّ ما ((ذكره النُّحاة في إنابة أيَّ المفعولين صحيح ، غير أنّه ينبغي أَن لاننسى أن ذلك

بحسب المعنى ، فقد تُنيب الأَوَّل أو الثاني بحسب ما ترمي إليه من غرض ، فإنَّك تُقِيم مقامَ الفاعِل ماكان أَولى بالعنايةِ والاهتمام)) [٦] .

المبحث الثالث : جملة المبتدأ والخبر

للمتكلم بجملة المبتدأ والخبر حظٌ من الحرية في تغيير كلّ من ركنيها تقديما أوتأخيرا ، فإذا لم يكن الخبر ممَّا يجب تاخيره ، أو ممَّا يجب تقديمة جاز التقديم والتأخيرفيه ، ولكن يصبح احتفاظُه بموقعه المتأخَّر واجبا ، ورتبته محفوظة ، إذا كان فعلاً مسندا إلى ضمير مستتر ، نحو (زيد قام) ، إذ إن تغيير موقعه ، بأن

يسبقَ المبتدأَ يُحدثُ تداعياتٍ نحويَّةً كثيرة سبق أن فصَّلنا القولَ فيها ، وكذلك إذا تساوى مع المبتدا أو تقاربِ معَه تعريفا أو تنكيرا نحو (زيد أخوك)

و (مكافحٌ أَمينٌ جنديٌّ مجهولٌ) ، فكلٌّ من(زيد) و (أخوك) معرفة صالحة لأَن تكون مبتدأً ، وكلٌّ من النكرتين المخصوصتين (مكافح أمين) و (جندي مجهول) تصلحُ لأن تُعرب مبتدأً أيضا ، ولذلك كان آتخاذُ الخبرِ موقعا متأخَّرا واجبا ، لكي يقوم بوظيفة تمييز المبتدأ منه [١] .

فإن حضرت قرينَة (المعنى) جاز تأخيره ، فتقول في نحو (أبو يوسف أبو حنيفة) :(أبو حنيفة أبو يوسف) ، مقدَّما الخبر (أبو حنيفة) ، إذ لا خوف من التباسه بالمبتدأ لأن المعنى يقتضي تشبيه (أَبي يوسف) بـ (أَبي حنيفة) صاحبَ المذهب الفقهيَّ المعروف لا العكس [٢] . والقرينةُ اللفظية تسمح للخبر أيضا بأَن يتقدَّم المبتدأَ ، على الرَّغم من تساويهما في التنكير،

فـ (حاضر): خبر مقدَّم جوازا و(رجل) مبتدأ في جملة (حاضرِ رجل أديب) وذلك لأَنَّ المبتدأَ النكرة قد تخصَّص بالوصف (أديب) ، فاقترب من التَّعريف ، فأَمكن تمييزه ، بسبب القرينة اللفظية (الوصف) ، من الخبر [٣] . وبسَبب هاتينَ القرينتين ينتفي تأثير الموقع الشكلي في تحديد ركني الجملة ، لأَنَّهما تكفَّلتا بالقيام بهذه الوظيفة . أثار النحاة القدامى والمحدثون جدلا في أحقية المعرفتين المتساويتين أو المتقاربتين في التعريف ، وفي أحقية النكرتين إذا تساوتا في درجة الاقتراب من التعريف في أَن تكُونَاالمبتدأَ ، فمنهم من استند إلى الموقع في تحديد الأحقيَّة ، فالمقدَّم هو المبتدأ ، سواء أتساوتَ رتبةُ المعرفتينِ أَم اختلفت. وبعضهم لم يعتدّ به فالمقدَّم يجوز أَن يكون مبتدأً أو خبرا مطلقا،ومنهم من يرى أَن المبتدأَ ما كان أَعرف ، أو كان معلوما عند المخاطَب ، فإن كان المبتدأُ والخبر معلومين لديه لكنَّه جهل النسبةَ ، فالعودةُ إلى الموقعِ كفيلةٌ بالتَّحديد ، ذلك أَنَّ المقدَّم هو المبتدأ [٤] . فيما يرى آخرون أَنَّ المشتقَّ هو الخبر وإن تقدَّم ((لأَنَّه الدَّالُّ على المعنى المسند إلى الذّات ،

والذات المسند إليها ، فيكون الدَّالُّ عليها هو المبتدأ ، فإذا قلت :(زيد المنطلق) أو(المنطلق زيد) ، فـ (زيد) مبتدأ ، و (المنطلق) خبره فيهما)) [٥] .وهنا لا يكون للموقع تأثير في تحديد المبتدأ ، ويرى السيوطي أنَّ الفرق في المعنى بين(زيد أخوك) و(أخوك زيد) من وجهين : (((أحدهما) أن (زيد أخوك) تعريف للقرابة ، و(أخوك زيد) تعريف للاسم ، (والثاني) أن (زيد أخوك) لاينفي أن يكون له (أخٌ) غيره ، لأنَّك أخبرت بالعامِ عن الخاص ، و(أخوك زيد) ينفي أن يكون له (أخٌ) غيره ، لانك أخبرت بالخاصِ عن العام ، وهذا مايشير إليه الفقهاء في قولهم : (زيد صديقي) و (صديقي زيد) [١] . ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أن معرفةَ ظروف الكلام وسياقه وملابساته أمرٌ لابُدَّ منه ، للتَّمييزِ بين المسند والمسند إليه ثم إن المَعنى .كما يرَى لايكاد يَختلف بتغيير موقع كلٍ منهما ، ذلك ((أن الترتيب بين المسند والمسند إليه ، حين يكون كلٌّ منهما معرفةً ، لا يعدو أن يكون أمر أُسلوبٍ ، إذ لا يكادُ المعنى يختلفُ بتأخيرِ خبرِ أحدهما أو تقديمه . أُنظر أيضا الى قول يوسف لأخوته في قوله تعالى :

﴿ أنا يوسف وهذا أخي قد من الله علينا ﴾ [٢] ، فلاشكَّ أن المسند إليه هنا هو الضمير (أنا) لأنه يشير إلى شخص معين ماثل أمامهم يرون من سماته ومن ملامحه ومن زيِّه مالا يتطرَّقُ اليه شكٌهم وتهدفِ الآية أن تصف ذلك الشَّخص الماثل أمامهم بوصف جديد يجهلونه ، وهو أن اسمه (يوسف) ، كذلك قولُه (هذا أخي) ، فقد كانوا يشَاهدون (بنيامين) ، ويرونه بأَعينهم ويعرفون كل○○ سماته ، غير أنَّهم كانوا يجهلون أُخوَّته للشَّخص الآخرِ الواقف أمامهم)) [٣] .

ويستثْنى من هذه الأحكام ، المعرفة (اسم الإشارة) المقرون بالتنبيه (ها) ، مع معرفة أخرى ، إذ يتعين أن يكون مبتدأ ، لأنَّ ما يدلُّ على التَّنبيه يقتضي أن تكون له الصدارة في الكلام فيبقى الخبر متأخرا وجوبا على وفق ذلك نحو (هذا أخي) ، فإن كان ضمير الرفع المنفصل

(نا) ركنا في الإسناد ووقع موقعا متوسطا بين حرف التنبيه واسم الإشارة أثّر موقعه في تغير المحل الأعرابي لها من كونها مبتدأ الى أن تكون خبراً لأن الضمير سيكون هو المبتدأ فتقول (ها أنا ذا)وقد سمع قليلا (هذا أنا) [٣] ، وهذا يعني أن اسم الإشارة في الجملة الأخيرة سيعود إلى محلّه الإعرابي الأول ، أعني الابتداء مما يستلزم أن يكون الضمير خبرا مؤخرا وجوبا لانتفاء الفصل .

إن وجود قرائن الكلام يمنع التباس المبتدإ بالخبر اذا كانا معرفتين ، ويبيح تبادل المواقع بينهما بحسب الدواعي ، فإن خفيت فعندئذ التزام الترتيب أي : تقدُّم المبتدإ وتأخُّر الخبر سيكون الوسيلة الى تعيين كل منهما ،لاتّساقه مع أصل بناء جملة المبتدأ والخبر [٤] .وقد يقدَّم الخبر وجوبا فيكون موقعه هذا مانعا لحدوث التباس في المعنى ، أوفي الاعراب أو في اللفظ والكتابة [١]، فلفظ الجلالة المجرور خبر مقدَّم وجوبا في جملة (لله درُّك) [٢]، ولكنه إن رجع الى موقعه الأصيل فقلنا :(درُّك لله) لم يتضح المعنى المقصود من الجملة وهو إرادة التعجب.كذلك يقع الخبر في موقعٍ متقدَّمٍ وجوبا اذا كان مسندا إلى (أَنَّ) المفتوحة المشددة ، كقولك (عندي أنّك بارع) [٣] . وقد ترتَّبت على وجوده في هذا الموقع النتيجتان الآتيتان : .

أ – انتفاء الالتباس بـ (إنَّ) المكسورة المشددة ، وبـ (أَنَّ) المفتوحة المشدّدة التي بمعنى (لعل) [٤] لأنّهما لايتقدَّم معمول الخبر فيهما عليهما ، سواء أكان هذا المعمول ظرفا أم غير ظرف [٥] ، فيتعيَّن عند ذاك أن تكون (أَنَّ) مصدريَّة تفيد التَّوكيد ، و (عندك) خبراً ، لامعمولاً لشيء .

ب – وإذا كان الأمر كذلك فإن (أَنَّك بارع) مصدر مؤوَّل من (أَنَّ ومعموليها) في محلّ رفعٍ مبتدأٌ ، فلابدّ من اعتبار (عندي) . إذن . خبرا مقدَّما له ، فلو أُخّر(عندي)فقلنا : (أنّك بارع عندي) تعيَّن أن تكون (أَنَّ) إمَّا مكسورة مشدَّدة وإمَّا مفتوحة مشدّدة بمعنى (لعل) ، وعندئذ يكون (عندي) معمولاً وليس خبرا لأَنَّ الخبر سيكون:(بارع)معموله : (عندي) كما قلنا ، ويترتَّب على ذلك تغيُّر في المعنى

تبعاً لتعدُّد الاحتمالات الإعرابية [٦] الأمر الذي قد يورِثُ لَبسا في المعنى المقصود ، فضلا عن اللبسِ الذي قد يحصل أيضا في التلفّظ بـ (أن) أو في كتابتها ، ولهذا كان الموقع المتقدَّم للخبرِ وجوبا من وسائل منع ذلك .

وفي ماعدا مواضع تقديم الخبر وجوبا ، أو تأخيره وجوبا ،يجوز .كما قلنا . تغيير موقعه من المبتدإ ، تقديما أو تأخيرا ، إذ يجوز أن نقدِّمه فنقول في نحو (زيد قام أبوه): (قام أبوه زيد) ، فلا نلحظ تأثيرا لموقعه المتقدَّم في التوجيه النحوي للجملة التي يعدُّ جزءا منها أوفي تغيير حكمه الاعرابي ، ولكن تغيُّر موقعه بأن يتقدَّم على المبتدأ ، وهو جملة فعلية فعلها من أفعال المدح أو الذم نحو (بئس ونِعمِ) يخلق تداعيات نحوية عدّة ، ف (زيد) في نحو (زيدٌ نعم الرجل) مبتدأ و (نعم الرجل) جملة فعلية خبر [٧] ، فإن قلنا .مقدَّمين الخبر .(نعم الرجل زيد) ، ترتّب على ذلك مايأتي :

(أولاً) : . حدوث تركيب نحوي جديد يُطلق عليه النحاة(باب نعم وبِئس) له دلالة خاصة، وترتيب خاص هو :(فعل المدح أو الذّم + فاعله + المبتدأ الذي يسمى(المخصوص بالمدح أو الذّم) . (ثانيا) : في هذا التركيب الجديد تحدث أوجه إعرابية للمخصوص بالمدح أو الذّم ، عدا كونه مبتدأً مؤخرا خبره ماقبله ، هي :

١ – خبر لمبتدأ محذوف وجوبا [١] ، تقديره : نعم الرجل هو زيد ، وعلى وفق هذا الوجه يترتب ما يأتي :

أ . يتحول المخصوص بالمدح أو الذم من (مسند إليه) مبتدأ مؤخر ، إلى (مسند) خبر ، وبهذا يتحوَّل من (متحدَّث عنه) أو (محكوم عليه) إلى (متحدَّث به) أو (محكوم به) ، وعلى وفق ذلك لا توجد إمكانية لدخول بعض النواسخ على (زيد) لكونه خبرا ، لامبتدأً [٢] .

ب – يتحول أسلوب المدح أو الذّم من جملة واحدة مترابطة بناءً ومعنًى ، الى جملتينِ منفصلتين من جهة البناء النحوي ، (الأولى) : فعلية ً (نعم الرجل) و(الثانية): اسمية (مبتدأ محذوف وجوبا وخبر) لا يربطُها بالجملة الأولى سوى شيءٍ مقدّر، وهو الضميرِ المحذوف وجوبا (المبتدأ) الذي يقدّر بـ (هو) ، والذي يعود على فاعل(نعم) ، أو (بئس) ، وينبني على هذا اشتراكهما في الدلالة علىِ المدح أو الذم .

ج – لايكون لجملة (نعم الرجل) محلٌّ من الإعراب ، لأنّ الخبر سيكون (زيد) . كما قلنا . ، فتعد على وفق ذلك جملة ابتدائيَّة ، لايؤهلها موقعها الشكلي ، بسبب أصالته (لاتقديم فيه ولاتأخير) لتكون من الجمل التي لها محلٌّ من الإعراب .

٢ – مبتدأ لخبر محذوف وجوبا ، التقدير: نعم الرجل زيد الممدوح أو : بئس الرجل زيد المذموم ، وعلى هذا الوجه يمكن ملاحظَة مايأتي : .

أ – انطباق الملاحظة (ب) من الوجه الاول على هذا الوجه الاعرابي ، عدا وجود الرابط المقدر الضمير (هو) بين الجملتين : (نعم الرجل) و (زيد الممدوح) وعندئذ يكون تآلفهما أو آتحادهما في إطار تركيب نحوي واحد يضمهما وسيلة لفهم ما يدلان عليه وهو إرادة المدح أو الذّم .

ب – انطباق الملاحظة (ج) من الوجه الأول على هذا الوجه الاعرابي .

ج – يتحول (زيد) من مبتدأ مؤخر للخبر المقدَّم الجملة الفعلية (نعم الرجل)، إلى مبتدأ ذي موقع أصيل ، لخبر (مفرد) [٣] مقدر مؤخر أصالة .

٣ – أن يعرب بدلا من فاعل (نعم أو بئس) [٤] ، ويلاحظ على هذا الوجه مايأتي :

أ – إن المخصوص بالمدح أو الذم سيكون هو المقصود بالحكم بحسب تعريف (البدل) [٥] ب – تركيب المدح أو الذم على هذا الوجه يتكون من جملة واحدة

مستقلة ، وهو هنا يتفق مع الوجه الاعرابي المشهور ، أعني : كون المخصوص بالمدح أو الذم مبتدأً مؤخَّرا ، خبره الجملة الفعلية التي قبله في أنهما جملة واحدة ، مع فارق أنّ الجملة على الوجه الذي نحن بصدده فعلية بسيطة ، وأنها على الوجه المشهور اسمية كبرى ،

ممَّا يتيح دخول نواسخ الابتداء على المخصوص بالمدح أو الذم فيها لكونه مبتدأ [١]، مع انتفاء ذلك في الوجه الآخر ، لأنَّ الجملة على وفقه فعليَّةٌ كما هو واضح . إن القول بتقدير مبتدأ محذوف وجوبا يضعف الدلالة الخاصة التي من أجلها أنشأ المتكلّم هذا التركيب ، وهي إرادة المدح أو الذم ثم إن مبدأ التقدير نفسه يعد مرجوحا في حالة توافر إمكانية عدم القول به في الكلام وهذه الملاحظة تنطبق على تقدير الخبر أيضا لأن الكلام على وفقه سيكون فيه خطل وتطويل ، إذ يغني فعل المدح (نعم) عن تقدير (زيد الممدوح) ، ويغني فعل الذّم (بئس) عن تقدير (زيد المذموم)،وعليه فإن إعراب المخصوص بالمدح أو الذّم مبتدأً مؤخراً للخبر المقدَّم ، أو إعرابه بدلاً من الفاعل ، وجهان مقبولان،لانعدام التقدير أو التأويل فيهما ، وقد يرجَّح الوجه الأول لكون المخصوص هو المسند إليه أصالةً وهو المبتدأ المتحدَّث عنه المحكوم عليه ، ثم إن موقعه من الجملة على هذا الوجه يؤكد الأهتمام بالمعنى المراد ، الذي من أجله أُنشِئ هذا الأسلوب ، ولذلك كان المخصوص بالمدح أو الذّم ((أخصَّ من الفاعل ، لامساويا له ، ولا أعمَّ ، ليحصل التفصيل بعد الاجمال ، فيكون أوقع في النَّفس ، ولذا وجب تأخيره)) [٢] ، والمعنى على هذا الوجه : إنّنا نمدح جميع الرجال من أجل المخصوص بالمدح ، فكأنَّ خصال الرجال المحمودة كلُّها جمعت فيه . ونذمُّ جميع الرجال من أجل المخصوص بالذَّمِ فكأن خصال الرجال المذمومة كلُّها جمعت فيه [٣] .

المبحث الرابع :جملة الوصف المبتدأ الذي له مرفوع أغنى عن الخبر

ولجملة الوصف المبتدأ الذي له مرفوع أغنى عن الخبر اعتبار في درس الكوفيين لمسألة تقديم الخبر ، فهم يمنعونه ، مفرداً كان أم جملةً ، لأن وقوعه متقدَّما سيؤدِّي عندهم إلى أن يتقدم ((ضمير الاسم على ظاهره ألا ترى أنك إذا قلت (قائم زيد) ، كان في (قائم) ضمير (زيد) ، وكذلك إذا قلت : (أبوه قائم زيد) وكانت (الهاء) في (أبوه) ضمير (زيد) فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره ولاخلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره فوجب أن لايجوز تقديمه عليه)) [١] .

أما البصريون فقد استدلوا على مذهبهم في جواز تقديم الخبر، بدليل نقلي هو ورود شواهد فصيحة كثيرة من كلام العرب وأشعارهم تثبت ذلك [٢]. وبدليل صناعي ، هو جواز اتخاذ معمول الخبر موقعا متقدَّما على المبتدإ ، فإذا كان ذلك جائزا فمن باب أولى عندهم جواز تقديم الخبر نفسه على المبتدأ ، ذلك ((لأنَّ المعمول لايقع إلاّ حيث يقع العامل ، لأن المعمول تبع للعامل ، فلا يفوقه في التَصرُّف بل أجمل أحواله أن يقع موقعه)) [٣] ، وقد استندوا . في القول بجواز تقدم معمول الخبر على المبتدأ . إلى ما ورد من شواهد فصيحة أيضا [٤] ، وهم بهذا قد اتخذوا من الموقع وسيلة للقياس ، وذلك بأن قاسوا جواز تقدم الخبر على المبتدأ ، بجواز تقدم معمول الخبر عليه. أجاز الكوفيون تقدم الوصف في نحو (قائم زيد) ، على أن يكون (قائم) مبتدأً لا خبرا مقدما وأن يكون عاملا عمل الفعل فيرفع (زيد)علىأنه فاعل له سد مسد الخبر [٥] ،

لامبتدأٌ مؤخَّر . وهذا مايراه الأخفش من البصريين أيضا [٦] ، يقول ابن عصفور : ((وزاد الأخفش في شروط الابتداء بالنكرة :أن تكون في معنى الفعل ، نحو : (قا ئم زيد) ، على أن يكون (قائم) مبتدأ و (زيد) فاعلاً وقد سد مسدَّ الخبر . ويكون على هذا مفرداً على كل حال ، فتقول : (قائم الزيدان) و(قائم الزيدون) . ويستدلُّ على ذلك بقراءة من قرأ : ﴿ ودانيةٌ عليهم ظلالها ﴾ [٧] برفع التاء فـ(دانية)

عنده مبتدأ و (ظلالها): فاعل به وقد سدَّ مسدَّ خبره)) [٨] ، فموقع الوصف المتقدم في تلك الجملة ونحوها كان له أثران في توجيهه ، (الأول) : أنه أثّر في تغيير محله الإعرابي ، من الخبر إلى مبتدأ له فاعل أغنى عن الخبر وقد أدّى إعرابه الحادث هذا إلى التزامه الافراد مع مرفوعه لأنّه واقع موقع الفعل .(والآخر) : أنه سوَّغ الابتداء به ، لأنّه يحمل معنى الفعل، والفعل وماكان في معناه في حكم النّكرة كما هو معلوم . أمَّا عند البصريين فالوصف خبر مقدَّم إلاّ أن يكون مسبوقا بنفي أو استفهام فإن كان كذلك جاز فيه وجهان اعرابيان ، (أحدهما) : أن يكون الوصف خبرا مقدَّمًا و (زيد) مبتدأً مؤخَّرا .(والآخر) : أن يكون الوصف مبتدأً ، و (زيد) فاعلاً أغنى عن الخبر [١] ، وبهذا يكون الوصف حاملا معنى الفعل . ويبدو أن تحقق المطابقة بين ركني جملة (قائم زيد) ونحوها ، هو الذي دفع البصريين إلى القول بالوجه الاعرابي الأول فيما كان إعرابه الثاني نتيجة لموقعه المتقدَّ م ، واعتماده على النفي أو الاستفهام اللذين يتطلّبان سياقاً فعليا يردان فيه . وقد وصف الخليل تركيب (قائم زيد) ونحوه بأنه عربيٌّ جيد ومثله (تميميٌّ أنا) و (مشنوء من يشنؤك)٠ فإن لم يكن هذا المعنى مرادا وأُريد جعله فعلا كقولهم (يقوم زيد) و(قام زيد) كان قبيحاً عنده ، لأنه اسم [٢] وقال : ((وانما حسن عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفةً جرى على موصوف ، أو جرى على اسمٍ قد عمل فيه)) [٣] ، ويوضح الدكتور فاضل صالح السامرائي مراد الخليل بقوله :((يقول : إنَّ هذا التَّعبير يحتمل معنيين : أن يكون (قائم) مقدَّما مبنيًّا على المبتدإ ، أي: خبرا مقدَّما فيكون هذا عربيًّا جيِّدا ٠٠٠ فإن لم يريدوا هذا ، وأرادوا أن يجعلوه فعلا ، كقولهم: (يقوم زيد) و (قام زيد) قبح إلاّ أن يتقدمه نفي أو آستفهام أو أيُّ مسَّوغٍ آخر)) [٤] . ويرى الدكتور عفيف دمشقية أن ((صيغة (قائم زيد) مقبولة من حيث إطارها الابلاغي ،شرط أن يرافقها مناخ لغوي معين من مثل (قائم زيد يذود عن حوضه) أو(قائم زيد بما عهد إليه فلا تقلق) أو غير ذلك . أما أن نجيز

هذه الصيغة مثلا جواباً لسؤال سائل (مَنْ قائمٌ ؟) أو لمجرَّدِ الإخبار عن قيام زيد ، فأمر ليس له ما يسوِّغه)[٥]

وإذا وقع فاصلٌ بين الوصف المقدَّمِ والمرفوع المؤنث الحقيقي الذي يليه ، نحو (أحاضر القاضي آمرأة ؟) ، كانَ لموقع هذا الفاصل الأثران الآتيان [٦] : .

(الأول) : تحقق وجه إعرابي واحد وهو أن يكون الوصف مبتدأ ، أما المرفوع فهو فاعل له أغنى عن الخبر ، وعلى وفق هذا الوجه يسري حكم الفعل مع فاعله المؤنث الحقيقي عند الفصل بينهما ، وهو جواز مطابقته له في التأنيث ، لا وجوبها .(والآخر): بسبب انعدام حكم المطابقة في التأنيث ، فلا وجه لإعراب الوصف خبرا مقدَّما و(امرأةٌ) مبتدأً مؤخَّرا . وقد ضعَّف النحاة إعراب الوصف المتقدِّمِ خبرا مقدَّما في نحو قوله تعالى ﴿ أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم ﴾ [١] وذلك بسبب موقع المبتدأ(أنت) الذي فصل الوصف (أراغب) عن معموله

(عن آلهتي) ، إذ لا يجوز في صناعة النَّحوِ الفصل بين العامل ومعموله بأجنبيٍ[٢] ،وهو المبتدأ لأنَّه بالنسبة الى الخبر أجنبي[٣]على رأي الجمهور [٤]. وترجَّح إعراب الوصف مبتدأً،والمرفوعِ(أنت) فاعلاً له سدَّ مسدَّ الخبر[٥] ، لأنَّ الفاعل لا يعدُّ أجنبيًّا عن عامَله [٦] ، فجاز أن يكون فاصلاً بين العامل وما تعلّق به . ولايرى الدكتور عبد الرحمن أيوب سببا لترجيح أحد وجهي إعراب الوصف في الآية الكريمة ، فالمسألة عنده تعدّ مثالاً على عدم واقعية التفكير النحوي فضلا عن أنّها تُظهِر مدى آهتمام النحوي بقاعدته وتفضيلها على ما يفرضه الواقع اللغوي إذ ((إن الواقع يقرر وجود (أنت) بين (راغب) وبين

(عن الهتي) ولا أظن في هذا شيئا من القبح سواء اعتبرت (أنت) فاعلا أو غير فاعل ولو كان هذا الاستعمال قبيحا لكان قبيحا لذاته لابسبب إعراب النحاة له على هذا الوضع أو ذاك)) [٧] . وتناول الدكتور إبراهيم أنيس هذه الآية الكريمة موجَّها المعنى الذي تدل عليه من غير الإشارة إلى الوجهين الاعرابيين المحتملين

اللّذين يستدعيهما تقدّم المسند(الوصف) وتأخر المسند إليه في نحو هذه الآية وما يمكن أن يكون لهما من أثر في ذلك التوجيه الاّ أنّه أعطى وجود الوصف المقدّم في سياق الاستفهام اهتماما واضحا وهو يفسَّر ماتدل عليه ، يقول: ((ففي قوله تعالى : ﴿ أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم ﴾ نرى أنَّ المسند وهو وصف مشتقٌّ لاتعريف فيه قد تقدَّم المسند إليه غير أنّ المعنى في الجمل الاستفهامية يختلف باختلاف موضع المسند من الجملة ، فإذا كان مقدَّما كما هو الحال في الآية الكريمة فالسؤال منصبٌّ عليه ، وكان السائل هنا، وهو أبو إبراهيم ، يستنكر الانصراف عن آلهته أيًّا كان هذا المنصرف عنها ، في حين أنه لو كانت الآية على هذه الصورة : . (أ أنت راغب عن آلهتي يا إبراهيم ؟) لكان السؤال أو الاستنكار منصبًّا على إبراهيم بالذات، دون العناية بغيره)) [٨]، ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أنّ النّفي أو الاستفهام ، وهما ماقد تبدأ بهما الجملة الاسمية ، لهما أثر في العدول عن نظامها المألوف الذي يتطلّب اتّخاذ المسند إليه الموقع المتقدّم فيها ، ذلك أنَّ المعنى في الجمل الاستفهامية قد يتوقف تحديده أو اختلافه بحسب الموقع الذي يتّخذه المسند من الجملة .

وقد تعرض الدرس النحوي لمسألة الوصف المتقدَّم الذي له مرفوع بعده إلى نقد بعض النحويين القدماء وكثير من الباحثين المحدثين ، فقال الاسترابادي فيه[١] : (والنحاة تكلّفوا إدخا ل هذا أيضا في حد المبتدأ الأول ، فقالوا: . إن خبره محذوف لسد فاعله مسد الخبر وليس بشيء ، بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلاً من خبر حتى يحذف ويسدّ غيره مسده ولو تكلّفت له تقدير خبر لم يتأتَّ إذ هو في المعنى كالفعل ، والفعل لا خبر له فمن ثم تم بفاعله كلاما، من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ولهذا أيضا لا يصغّر ولا يوصف ولا يعرَّف ولا يثنى ولا يجمع إلاّ على لغة(أكلوني البراغيث))[٢]

وقال عنه ابن يعيش : ((واعلم أن قولهم : (أقائم الزيدان) إنما أفاد نظراً إلى المعنى، إذ المعنى:أيقوم الزيدان؟ ، فتم الكلام به ، لأنه فعل وفاعل ، و(قائم) هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى)) [٣]

وعلى هذا فإنَّ (قائم) في (أقائم زيد ؟) و(أقائم الزيدان ؟) و (أقائم الزيدون) اسم من جهة اللفظ ، وعليه فالجمل المتقدَّمة اسمية في نظر النحويين الأقدمين لأنها مصدَّرة باسم لكن (قائم) من جهة المعنى فعل ، يدل على ذلك مثلا انعدام مطابقته للمرفوع الذي بعده في حال التثنية والجمع ، ويدل على ذلك أيضا أن السامع يكتفي بمرفوعه مثلما يكتفي بجملة الفعل والفاعل (يقوم الزيدان) ، ثم إنه مثل الفعل لا يصغر ولا يوصف ... الخ ، وهو مثله أيضا في موقعه المتقدم على مرفوعه ، فهذه الجمل باعتبار (المعنى) فعلية ، على أننا لو اتخذنا من (المعنى) مقياساً في تحديد نوع الجملة لاستطعنا أن نحكم على جملة الاستفهام مثلا في نحو(من قام ؟) على أنها فعلية فيما تدل عليه وإن كانت في صورتها أو في شكلها اسميَّة لكونها مصدَّرة باسم الاستفهام (من) ، يقول الصبان : ((جملة (من قام ؟) أَصلُها : أقام زيدٌ أم عمرو أَم خالدٌ ؟ الى غير ذلك ، لا :أَزيدٌ قام أم عمرو أم خالدٌ ؟ لأن الاستفهام بالفعل أولى لكونه متغيَّرا فيقع فيه الابهام . ولما أُريد الاختصار وضعت كلمة (من) دالة إجمالاً على تلك الذّوات المفصَّلة ومتضمَّنة لمعنى الاستفهام ، وبهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمَّية في الصورة ، لعروض تقدُّم ما يدلُّ على الذات ، فعلية في الحقيقة))[٤]

وتعرض لهذا الوصف المتقدم من المحدثين الدكتور إبراهيم أنيس فقال مشككا فيه : ((لابدَّ من الإشارة إلى ذلك التركيب الذي يجيزه النحاة في كتبهم ، والذي لانكاد نظفر له بمثل واحد في النصوص النثرية الصحيحة وهو حين يكون الوصف المنكر مفرداً ومستعملا مع مثنى أو جمع ، مثل :

أمنجزٌ أنتم وعداً وثقْتُ به أَم اقتفيتم جميعاً نهج عرقوبِ [٥]

فالنحاة هنا يعدّون (منجزٌ) مبتدأ و(أنتم) فاعلاً سدَّ مسدَّ الخبر، ومثل هذا التَّركيب ، إن صح وروده في كلام الفصحاء من العرب ، يجب أن يعدَّ كالجمل الفعلية المضارعية ...

وذلك لأن الوصف هنا يلتزم ما يلتزمه الفعل المقدَّم من خلوِّه من علامات التثنية والجمع مع الفاعل المثنى والجمع . فليس مثل هذا التَّركيب من الجمل الاسمية ولا يصح أن ينسب لها بل يجب أن نتطلّب من الوصف المشتقّ في مثل هذا التَّركيب ، كلَّ ما نتطلّبه من الفعل المضارع من معان ، كالتَّعبير عن الحال و الاستقبال) [١] وقريب من هذا ما ذهب إليه الدكتور مهدي المخزومي فهو يقول : ((ومع شعور البصريين بفعلية (قائم) في قولنا (أقائم المحمدان ؟) ما يزالون يعربونه مبتدأ وهو إعراب غريب حقًا . لأنّ المبتدأ مسند إليه أو مبني عليه و (قائم) لايصح أن يكون كذلك لأنه في واقعه مسند ومبنيٌّ على المسند إليه ولم يتجشموا هذا إلاّ اعتزازا بالعامل و تحيلاً في تفسير الرفع في (قائم) فهو مبتدأ لانه مرفوع ولم يعربوه خبرا مقدما لأنه موضوع في موضع الفعل ومستعمل استعماله وليت البصريَّين كانوا قد فطنوا إلى أن الرفع في(قائم) هنا لا يختلف عن الرفع في (يقوم) إذا قيل : (يقوم الزيدان) ، ولا أظنُّ أحداً منهم يعرب (يقوم) مبتدأً في هذا المثال، كما يعرب (قائم) في ذلك المثال مبتدأً))[٢]. والى مثل هذا ذهب الدكتور إبراهيم السامرائي فهو يرى أن إعرابهم (زيدٌ) في نحو (قائم زيدٌ) على أنه فاعل سدَّ مسدَّ الخبرِ ، قلْب للحقيقة الاسنادية ذلك أن

(قائم) مسند و (زيد) مسند إليه ، فكيف يكون مبتدأً وهو مسندٌ ؟! ولهذا فإنّه يرجح اعراب الوصف على أنه مسند خبر مقدم و (زيدٌ) مسندٌ إليه مبتدأٌ مؤخَّر ، ويرى أن الذي حفزهم على اتخاذ هذا المنهج هو ما مثلوا به في قولهم : (أقائم الزيدان ؟) ففي هذا التركيب لا يجوز أنَّ يقال : إن (قائم) خبر مقدَّم و (الزيدان) مبتدأٌ مؤخَّر ، وذلك لانخرام المطابقة بين ركني الجملة من المسند والمسند

إليه [٣] .. ثم ينتهي إلى القول : ((إنّ (قائمٌ الزيدانِ) أَلصقُ بالجمل الفعليَّة منه بالجمل الاسمية ، وعلى هذا يتعين أن الوصف المشتقَّ يقابل الفعل وأَنَّ ما بعدَه هو المسند إليه أَي : الفاعل وتوجيه القولِ في الوصف إنَّه اسم فاعلٍ قام مقام الفعل ، ويكْتفى بهذا) [٤]

ويرى الدكتور مصطفى جواد أن جعل المشتق مبتدأ في نحو

(أسارٍ ذانِ ؟) و(أمطرود ذانِ؟) . وهو لم يدخل في الاسمية إذ ما زال وصفا باقيا على وصفيته . شيء مستحيل نقلا وعقلا لان الوصفيَّة،كما يرى من ضروريات الخبر ومستلزمات الخبرية [٥] . وهو بهذا التوجيه يرى أن الوصف خبر مقدَّم للمبتدأ الذي بعده ، ويلاحظ أَنَّه أَغفل إعطاء تفسير لانعدام المطابقة بين المبتدأ والخبر في مثل هذا التركيب ويؤكد الدكتور علي جابر المنصوري فَعليَّة الوصف هنا ، إذا احتلَّ موقعا متقدَّما من الجملة مع سبقه بنفي أو استفهام ، ويذكِّر برأي الكوفيين عندما جعلوه قسيماً للماضي والمضارع ، وأَسموه

(الفعل الدَّائم) .إذن موقع الوصف المتقدَّم ، المسبوق بنفي أو استفهام وجوبا عند البصريين وجوازا عند الكوفيين ، له أَثَر في تغيير حكمه الإعرابي ، من خبر عندما يكون موقعه متأخرا إلى مبتدأ له فاعل أغنى عن الخبر عندما يتّخذ موقعا متقدَّما على المرفوع الذي بعده

المبحث الخامس : شبه الجملة (الظرف والجار والمجرور)

إن انتقال شبه الجملة ،(الظرف بنوعيه) و(حرف الجر الأَصلي مع مجروره) ، من موقعها الأصيل بوصفها خبراً في نحو (عمرو عندك) و(زيد في الدار) إلى موقع متقدم حادث يسبق المبتدأ يؤدي إلى حكم اعرابي جديد ، ويجعلها عاملة عمل الفعل عند الكسائي والأَخفش [١] ، فـ (عندك) مثلا في نحو (عندك عمرو) عمل الرَّفع في (عمرو) على أَنَّه فاعل ، ومثل ذلك (عذاب) في نحو قوله تعالى : ﴿ ولهم عذاب عظيم ﴾ [٢] ، فهو يرتفع بـ (لهم)،

((لأَنَّ (لهم) نابَ عن الفعل ، أَلاَترى أَنَّ التقدير : وثبتَ لهم ، فحُذف (ثبتَ) وقام (لهم) مقامه ، والعمل للظرف ، لا للفعل)) [٣] .

وذكر الزجاجي أن الاخفشَ يجَيز وجهين في نحو (في الدار زيد) و(عندك عمرو)

يقول : ((وأَمَّا أبو الحسن الأخفش فيُجري الظروفَ والمجرورات مُجرى الفعل في رفع الفاعل على الاطلاق، قَويتْ جنبةُ الفعليَّة أو لم تقو، نحو قولك :(في الدار زيدٌ) و(عندك عمرو) ، فيجيز في (زيد) و(عمرو) أن يكون (زيدٌ) فاعلاً بالظرف والمجرور تارة ، وأن يكون مبتدأً أخرى))[٤] .لكن الزجاجي لا يرتضي الوجه الاعرابيَّ الذي يقول بفاعليَّة (زيد)أو (عمرو)،لأنَّه يرى أَنَّهما مرفوعانِ بالابتداء فحسب((بدليل تأثير (إنّ) وأَخواتها فيه،في مثلِ (إنّ في الدار زيداً) و (إنّ عندك عمرا) لأنها لا تعمل إلاّ فيَ المبتدأ خاصَّة . فإن قيل فما الذي يمنع من جعل الاسم بعد الظروف والمجرورات مبتدأ تارة وفاعلا تارة أُخرى ؟ فالجواب : إن الرفع بالابتداء قد ثبت بما ذكرناه ، وأَمَّا الفاعليَّةُ فتحتاج الى دليلٍ على إثباتها)) [٥] .

ويذكر الزجاج بعض الأدلة التي أجاز على وفقها الأخفش رفع الاسم بالظرف على الفاعلية ، إذ يرى أَنه وجد هذه الظروف تجري مجرى الفعل من وجوه ، منها : أنها تحتمل الضمير كما يحتمله الفعل وما عمل عمله أو قام مقامه كأسماء الفاعلين ونحوها ، ويؤكد ما فيها كما يؤكد ما في الفعل وما يقوم مقامه في مثل قولك (مررت بقومٍ لك أجمعون) فلما وجد الأخفش هذه الظروف ((في هذه المواضع تقوم مقام الفعل ، أَجراها أَيضا مبتدأً [٦] مجرى الفعل ، فرفع بها الاسم كما رفع بالفعل إذ قامت هذه الظروف مقام الفعل)) [٧] ،

ويعدّ نحوُ هذه الجملة (أعندك زيدٌ) ، فعلية عند بعض المحدثين ، وقسماً ثالثاً عند بعض الأَقدمين كابن هشام الأنصاري ، الذي أطلق عليها (الجملة الظرفية) ،

وهي عنده ((المصدَّرة بظرف أو مجرور، نحو:(أعندك زيد ؟)و(أفي الدار زيد؟) إذا قدَّرت (زيداً) فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدأً مخبرا عنه بهما)) [١] ، ويشترطُ فيها أنِ ((تقوم على أساس أن يكون الظرف أو الجار والمجرور طرفي إسناد ، وأَنَّ يتقدَّم على المسند إليه ، وأن يعتمد على شيء ، كالاستفهامِ والنَّفي وغيرهما . ومؤدَّى هذا أنِ الظرف أوِ المجرور إذا تأخَّر عن المسند إليه ، نحو (زيد عندنا) ، كانت الجملة عنده اسميَّة ، وأنَّه إذا لم يعتمد على نفيٍ أو استفهام .كما دلَّ عليه تمثيلُه .لم يصح جعل المرفوعِ فاعلاً به ، وإنما يعرب مبتدأً مؤخَّرا ٠٠٠ ويحمل الظرف المتقدَّم عند الكوفيين على (الوصف) أو (الفعل الدائم) كما يسمُّونه ، فالظرف المتقدَّم يقوم مقامِ الفعل قياما يمتنع معه ذكر الفعل ، فإذا كان الأمر كذلك نزل منزلة الفعل ، وأُعرب المرفوع بعده فاعلاً ، سواء أَكان معتمدا على شيء أَم واقعاً في سياق نفيٍ أو استفهام ، أم لم يكن كذلك ، وينبني رأي الكوفيين في هذا على رأيهم في امتناع تقديم الخبر، سواء أَكان مفردا أَم جملة)) [٢] وعلى وفق تحديد بعض المحدثين للجملتين الاسمية والفعلية الذي سبق أن بيَّناه ، تعدُّ جملة الظرف عند الدكتور المخزومي فعليَّةً عند اقترابِ الظرف المتقدَّم من معنى الفعل ، كأن يعتمد على نفي أو استفهام ، فإن لم يكن معتمدا عدَّت .في رأيه .من قبيل الجملة الاسمية التي تقدم الخبر فيها [٣] .

في حين عدها الدكتور فاضل صالح السامرائي، جملةً اسمية ، سواء أكان الظرف معتمداً أَم لم يكن ، وأستدل على ما يقول بقبولها دخول بعض النواسخ عليها، وهو في هذا إنما يتابع بعض القدماء ،كالمبرد والزجاجي في اعتدادهم بالجانب الاصطلاحي وبالصناعة الذ حوية في الاستدلال ، لا بالواقع اللغوي الذي يقرُّه الاستعمال ، فعنده أنَّ (زيدٌ) في نحو (أعندك زيدٌ ؟) : ((مبتدأٌ مؤخَّر لا فاعل ، بدليل أنه يصحُّ أن تدخل عليه النواسخ فتقول: (أَ إنَّ عندك زيداً ؟) ولو كان فاعلا لم يصح دخول (إن) عليه ولا انتصابه . وتقول : (أكان عندك زيدٌ ؟) و (

أَعندكَ كانَ زيدٌ ؟) و (أَعندي ظننتَ زيداً ؟) فتدخل (كانَ) و(ظَنَّ) عليه مباشرة ، ومعلوم أنه لا يصحُّ إدخالُها على الفاعل ، فبطُل هذا القول)) [٤] .

المبحث السادس :جواز الابتداء بالنكرة

ممَّا له صلة بدراستنا لظاهرة جواز الابتداء بالنكرة ، بعض مسوَّغات إعراب النكرة مبتدأ مؤخرا ، فالأَصل في المبتدإ أن يكون معرفةً [١] ، إلاّ أَنَّه قد يأتي نكرة بشرط حصول الفائدة بها ، فمن ذلك اتخاذ الخبر الجار والمجرور أو الظرف أو الجملة موقعاً متقدماً على النكرة نحو(فِي الدار رجلٌ) و(عندَ زيدٍ نمرةٌ) و(قصدكَ غلامُ رجل)[٢] ، فكلٌّ من (رجل) و(نمرة) مبتدأٌ مؤخر ، خبره ماتقدَّمَ عليه ، والذي سوغ اعراب النكرات مبتدآت مؤخرة فيَ هذه الجمل هو مواقع اخبارها المتقدَّمة ، فضلا عن كون هذه الأخبار مختصَّةً ، ودليل الاختصاص هنا صحَّةُ تحويل المجرور(الدار) و المضاف إليه (زيد) و المسند إليه (غلامه) إلى مبتدآت في جمل أخرى مستقلة [٣] ، فنقول : (الدَّار جميلةٌ) و (زيدٌ قائم) و (عمرو غلامه قائم) ، فيبدو الخبرُ وكأنَّه أَناب . بموقعه الحادث . عن المبتدأ النكرة في الإفادة ، فالمعلوم أَنَّ المبتدأَ يشترطُ فيه التَّعريفَ ، لأنَّه المحكوم عليه ، إذ لا فائدة من الإخبارِ عن مجهول [٤] .ويذكر بعض النحاة أن الخبر ،بعده (حكما) ، قد تقرَّر أَوَّلاً في ذهن المخاطَب لكونه مقدَّما ، ثم طُلب له (محكوم عليه) أَي : مبتدأ ، فحصلت الفائدة وإن كان نكرة .وبسبب هذه العلة أَيضا جاز عندهم أَن يكون الفاعل نكرة لأَن الفعل ، وهو(حكم) متقدَّم عليه أَبداً [٥] . ولم ير ابن هشام الأنصاري تأثيرا لموقع الخبر المتقدَّم في جواز الابتداء بالنكرة ، بل المسوَّغ عنده هو

(اختصاصه) لكنه نظر إلى موقعه المتقدَّم من جهة تأثيره في منع التباسه بالصِّفة [٦] . وقد ردَّ الخضري على ذلك بأنه من الجائز أن يكون (تقديم الخبر) هنا جزء علة ، وإن كان يعدُّ علةً تامَّةً في موضوع (الفاعل) ، لاختصاص كل باب بأحكامه [٧] .

وكذلك يجوز الابتداء بالنَّكرة إذا وقعت صدرا لجملة الحال [١] ، إذ إنَّ موقعها المتقدَّم في أول هذه الجملة يؤهلها لتكون مبتدأً نحو : . (قطعت الصحراء ودليل يهديني) [٢] ، وكقوله : .

سرينا ونجم قد أضاء فمذْ بدا محيّاك أخفى ضوؤه كلَّ شارق [٣]

فالذي سوغ أن يكون كل من (دليل) و (نجم) مبتدأً ، وقوعهما في أول الجملة الحالية ،والعلّة في جواز ذلك ، كما يرى ابن هشام الأنصاري ، هي نفسها العلّة التي أجازت الابتداء بالنكرة بعد (إذا الفجائية) ((نحو: (خرجت فإذا أسدٌ أو رجل بالباب) ، إذ لاتوجب العادة ألا يخلو الحال من أن يفاجئك عند خروجك أسدٌ أو رجل)) [٤] .

وذهب الدكتور مصطفى جواد إلى خلاف ذلك فهو يرى أن الذي سوغ الابتداء بالنكرة ، في الشاهد الشعري ، هو كون الخبر (أضاء) جملةً فعليَّةً ، لا جملة المبتدأ والخبر (نجم قد أضاء) التي جاءت في موضع الحال [٥].

وأقول : إنَّ الحال، سواء أمفردا كان أم جملةً ، يبيِّن هيأة صاحبه ، الذي يكون معرفة في الغالب ، أو نكرة مسوَّغة ، فعائدية (النكرة) . وهي جزء من جملة الحال ، إذ تقع صدرا لها . على (صاحب الحال) ، المعرفة أو النكرة المسوَّغة يقرِّبها من التعريف ، فلذلك جاز الابتداء بها . يدلُّ على هذا أيضا جواز الابتداء بالنكرة إذا كانت معطوفة على معرفة نحو (زيد ورجل قائمان) ، لأن ذلك يؤدي إلى آقترابها من التعريف فيجوز الابتداء بها ، ثم إن الإخبار عن النكرة (المبتدأ) التي شكّلت

أحد ركني جملة الحال لم يكن مقصودا لذاته بقدر مجيئه ليؤدِّي معنى آخر، وهو معنى الحال ، هذا المعنى الذي عبر عنه الصبان بأنه يحقق (حصول الفائدة) ، وذلك بجعل نسبة جملة الحال قيدا لما قبلها [٦] ، فـ (سرينا) معنى عام مطلق ، تم تقييده بجملة الحال (ونجم قد أضاء) مما أتاح للنكرة (نجم) أن تكون مفيدة ولكن ضمن سياق الحال فجاز الابتداء بها . على أن مسألة كون المبتدأ معرفة أو نكرة فيها مسوَّغ ، محل نظر عند بعض المحققين من النحاة ، فالرضي الآسترابادي يرى أنّ هذه العلة التي يطلبها المبتدأ كونه محكوما عليه ومن ثَمَّ لايحكم على الشيءِ إلاّ بعد معرفته ، تطّرد في الفاعل أيضا مع أنّ جمهور النحاة لايشترط فيه التَّعريف ولا التَّخصيص [١] ، وعلى ذلك فإن القول : ((إن الفاعل يختصُّ بالحكم المتقدَّم عليه [٢] وهم ، لأنَّه إذا حصل تخصيصه بالحكمِ فقط ، كان بغير الحكم غير مخصَّص فتكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته)) [٣] ، وعلى ذلك فإنّ ضابطَ ((تجويز الإخبار عن المبتدإ والفاعل سواء كانا معرفتين أو نكرتين مختصتين بوجه أو نكرتين غير مختصتين شيء واحد : وهو عدم علمِ المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه ، فلو علم في المعرفة ذلك ، كما لو علم (قيام زيد) مثلا فقلت:(زيدٌ قائم) عدَّ لغواً ، ولو لم يكن يعلم كونُ رجل ما من الرجال قائما في الدار ، جاز لك أن تقول : (رجل قائم في الدار) وإن لم تتخصَّص النكرة بوجه ،وكذا تقول:(كوكب انقضَّ السَّاعة) وقال الله تعالى: ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ﴾ [٤] ، وكذلك في الفاعل : لايجوز مع علم المخاطب بقيام زيد أن تقول: (قام زيد) ويجوزمع عدم علمه بقيام رجل في الدار أن تقول : (قام في الدار رجل)) [٥] ، وعلى وفق هذا الضابط الذي ذكره الرَّضيُّ وفصَّل القول فيه ، فإنَّه يصحُّ أن نقول في الجملة التي ذكرها أعني (قام في الدار رجل):(رجل قام في الدار) فيتحول (رجل) من كونه فاعلا في الجملة الاولى الى (مبتدأ) في الجملة الثانية

فهو وإن كان نكرة إلاّ أنّه متّسق مع الضابطِ الذي وِضعهِ وهو (عدمَ علمِ المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه) فإن أُعْلِمَ المخاطَب حصلت الفائدة .

وتأسيسا على ذلك الضابط ، وبناء على ما تقدم ، فإنه ((إذا آنتفى هذا الفارق بين المبتدأ والفاعل ، واصبح المسوَّغ لتنكيرهما معا هو حصول الفائدة ، انهدم الأساس الذي أُبتُني عليه التّفريق بين الجملة الاسمية والفعلية وذلك لأَنَّ جملة (رجل جاء) كجملة (جاء رجل) ، إن حصلت بها الفائدة صحت الجملة ، وإن لم تحصل لم تصح ، سواء كانت الجملتان فعليتين ، أم كانت الأولى اسميَّةً والثانيةُ فعليَّةً)) [٦] .

[١]الخاتمة

يمكن أن أوجز أهم النتائج التي توصلت إليها وهي الآتي

١- يعرف النحاة الجملة بأنها ((عبارة عن الفعل وفاعله، كـ (قام زيد) والمبتدأ وخبره كـ ((زيد قائم)) وما كان بمنزلة أحدهما نحو ((ضُرب اللص)) و((أقائمٌ الزيدان)) و((كان زيد قائماً)) ((وظننته قائماً))١وهذا التعريف مبني على استقراء وما ورد في اللغة من جمل، حيث وجدوا أن أصغر وحدة للتأليف هي الجملة المتكونة من الفعل والفاعل، أومن المبتدأ والخبر، وقد أطلق بعض النحاة على الجملة مصطلح الكلام وهو ما فعله ابن جني في الخصائص والزمخشري.

٢ – أن للموقع الدلالي ، الذي تحتلّه الكلمة في الجملة تأثيرا في وظيفتها النحوية ، أو معناها النحوي ، أو في قاعدة وجودها في التركيب الجملي نفسه ، فقد يتحول الاسم مثلا . بتأثير تغيُّر موقعه المكاني من الجملة . من كونه مبتدأً ، إلى أن يأخذ معنى الفاعلية ، والعكس صحيح أيضا ثم إن كلام النحويين على(الجائز) ، و (غير الجائز) ، و(حفظ الرتبة)، وجواز (التقديم والتأخير) ، وامتناعه ، لم يكن . في الغالب . إلاّ بوحي من ظاهرة الموقع إن تحديد الجملة وتقسيمها كان مثالاً جليًّا أوضح أثر (الموقع الدلالي) في التقسيم ، والتصنيف من جهة ، وفي تغير المعنى النحوي ، أو الوظيفي ، من جهة أخرى.

٣– درست تأثير (الموقع) في الدرس النحوي , الذي ظهر على صورة معالجات , وتوجيهات ، استوحاها النحاة من موقع الكلمة في سياق الجملة , وما يمكن أن يؤدَّيه تغير مكانها من وظائف نحوية, أو من دلالات , قد تكون لها صلة بصناعة النحو أو بقواعد هذه الصناعة , وأحكامها.

٤- اعتمدت في إعداد هذا البحث على مصادر ومراجع كثيرة قد بينتها في صفحات البحث.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة . علي الياسري دار الرشيد للنشر ، بغداد ١٩٧٩
- الإتقان في علوم القرآن . جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ،(ت ٩١١ هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الهيأة المصرية للكتاب ١٩٧٤ م .
- أثر القرآن والقراءات في النحو العربي . محمد سمير نجيب اللبدي ، دار الكتب الثقافية ، الكويت ، الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ . ١٩٧٨ م .
- إحياء النحو . إبراهيم مصطفى ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٣٧ م .
- ارتشاف الضَّربِ من لسان العرب . عبد الله بنِ يوسف بن حيان الاندلسي الغرناطي (ت ٧٥٤ هـ) ، تحقيق : مصطفى أحمد النماس ، مطبعة النسرالذهبي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٨٤ م .
- اسرار العربية . أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الانباري (ت ٥٧٧ هـ) ، تحقيق : محمد بهجت البيطار ، دمشق ١٣٧٧ هـ . ١٩٥٧ م .
- اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية . فاضل مصطفى الساقي ، المطبعة العالمية ، القاهرة ١٣٩٠ هـ. ١٩٧٠ م
- الأشباه والنظائر في النحو . جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، تحقيق : محمد عبد القادر الفاضلي ، المكتبة العصرية – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ . ١٩٩٩

- الأصول في النحو . أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت ٣١٦ هـ) ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مطبعة النعمان ، النجف الأشرف ١٩٧٢ م .

- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج (ت ٣١١ هـ) ، تحقيق : إبراهيم الأبياري ، الهيأة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٣ م

- الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين . أبو البركات عبد الرحمن ابن محمد بن أبي سعيد الانباري (ت ٥٧٧ هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، الطبعة الرابعة ١٩٦١

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري المصري (ت ٧٦١ هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، الطبعة السادسة ١٩٧٤ م .

- البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب . أحمد مختار عمر ، دار الثقافة ، بيروت ، لبنان ١٩٧٢ .

- البحث النحوي عند الأصوليين . مصطفى جمال الدين ، دار الرشيد للنشر ، الجمهورية العراقية ، بغداد ١٩٨٠ م .

- البرهان في علوم القرآن . بدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٠ هـ . ١٩٨٠ م .

- التطور النحوي للغة العربية . براجستراسر ، حقّقه وعلّق عليه : رمضان عبد التواب ، المركز العربي للبحث والنشر ، القاهرة ١٩٢٩ م .

- التعريفات . أبو الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني المعروف بالسيد الشريف (ت ٨١٦ هـ) شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده ، مصر ١٣٥٧ هـ . ١٩٣٨ م .
- الجملة العربية تأليفها وأقسامها . فاضل صالح السامرائي ، منشورات المجمع العلمي ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد ١٤١٩ هـ . ١٩٩٨ .
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل . شرحها وعلّق عليها : تركي فرحان المصطفى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ . ١٩٩٨ م .
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب . مكتبة ومطبعة المشهد الحسني ، مصر . د . ت .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني . تحقيق : محمود بن الجميل ، مكتبة الصفا ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ . ٢٠٠٢ م .
- الحدود في النحو . أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤ هـ) ، ضمن (ثلاث رسائل في النحو واللغة) حققها وشرحها وعلق عليها: مصطفى جواد ويوسف يعقوب مسكوني , المؤسسة العامة للصحافة والطباعة ، بغداد ١٣٨٨ هـ . ١٩٦٩ م .
- الخصائص . أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢ هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، الطبعة الرابعة ١٩٩٩ م .
- خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي (الأخفش . الكوفيون) . عفيف دمشقية ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٠ م .
- دراسات نقدية في النحو العربي ، عبد الرحمن محمد أيوب ، مكتبة الأنجلو المصرية ، مطبعة مخيمر ، القاهرة ١٩٥٧ م .

- دلائل الإعجاز . عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) ، تعليق وشرح محمد عبد المنعم خفاجي ، مطبعة الفجالة الجديدة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٦٩ م .
- الدلالة الزمنية في الجملة العربية . على جابر المنصوري ، مطبعة جامعة بغداد ،الطبعة الأولى ١٩٨٤ م
- ديوان امرئ القيس . تحقيق : محمد أبوالفضل ابراهيم ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة الرابعة ١٩٨٤ م
- الرد على النحاة . ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢ هـ) ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ . ١٩٧٩ م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك . تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٧٥ هـ . ١٩٥٥ م .
- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد . جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني الاندلسي (ت ٦٧٢ هـ) ، تحقيق : محمد عبد القادر عط وطارق فتحي ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ . ٢٠٠١ م .
- شرح التصريح على التوضيح . خالد بن عبدالله الأزهري ، وبهامشه : حاشية يس ابن زين الدين ، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاه), د . ت .
- شرح جمل الزجاجي . أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الأشبيلي (ت ٦٦٩ هـ) ، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه : فواز الشعار ، إشراف : إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ . ١٩٩٨ م .
- شرح الرضي على الكافية . محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي (ت ٦٨٨ هـ) ، تصحيح وتعليق ، يوسف حسن عمر ، منشورات مؤسسة الصادق ، طهران ١٣٩٨ هـ . ١٩٧٨ م .

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . بهاء الدين عبد الله بن عقيل المصري (ت ٧٦٩ هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، نشر المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة ، الطبعة الرابعة عشرة ١٩٦٤ م .
- شرح قطر الندى وبل الصدى . جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، الطبعة الحادية عشرة ١٩٦٢ م .
- شرح المفصل . موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) ، الطباعة المنيرية ، القاهرة د . ت .
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك . بدر الدين محمد بن محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ) ، مطبعة القديس جيور جيوس ، بيروت ١٣١٢ هـ .
- العجالة في علم النحو ، الشيخ عبد الجليل آل جميل ، مطبعة العاني ، بغداد ١٣٧٥ هـ . ١٩٥٦ م
- الفعل زمانه وأبنيته . إبراهيم السامرائي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ . ١٩٨٠ م .
- فقه اللغة . علي عبد الواحد وافي ، مطبعة لجنة البيان العربي ، الطبعة الرابعة ١٩٥٦ م .
- في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث . مهدي المخزومي ، شركة مكتبة و مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده ، مصر ، الطبعة الأولى ١٣٨٦ هـ . ١٩٦٦ م .
- في النحو العربي نقد وتوجيه . مهدي المخزومي ، المكتبة العصرية ، صيدا ، الطبعة الثانية ١٩٦٤ م

- الكتاب . سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٧٧ م .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل . أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت ٥٣٨ هـ) ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، د . ت .
- اللغة العربية معناها ومبناها . تمام حسان ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ،الطبعة الثانية ١٩٧٩ .
- المباحث اللغوية في العراق . مصطفى جواد ، مطبعة العاني ، بغداد ، الطبعةالثانية ١٩٦٥ م .
- مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها . عبد الرحمن السيد ، دار المعارف ، مصر ١٣٨٨ هـ . ١٩٦٨ م .
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو . مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٦ هـ . ١٩٨٦ م .
- المرتجل . أبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب (ت ٥٦٧ هـ) ، تحقيق : علي حيدر ، منشورات دار الحكمة ، دمشق ١٣٩٢ هـ . ١٩٧٢ م .الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ . ١٩٨٢ م .
- مصطفى جواد فيلسوف اللغة العربية وخططي بغداد الفرد . وحيد بهاء الدين ،مطبعة النعماني ، النجف الأشرف ، العراق ١٩٧١ م .
- مصطفى جواد وجهوده اللغوية . محمد عبد المطلب البكاء ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، الطبعة الثانية ١٩٨٧ م .

– المطالع السعيدة في شرح الفريدة في النحو والصرف والخط . جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، تحقيق ، نبهان ياسين حسين ، دار الرسالة للطباعة ، بغداد ١٩٧٧ م .

– معاني القرآن . أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الاوسط (ت ٢١٥ هـ) قدم له وعلق عليه ووضع حواشيه وفهارسه : إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ . ٢٠٠٢

– معاني القرآن . أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ هـ) ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح شلبي وعلي النجدي ناصف ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٧٤ هـ . ١٩٥٥ م ، والدار المصرية للتأليف والترجمة ، والهيأة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢ م .

– معاني النحو . فاضل صالح السامرائي ، مطابع دار الحكمة للطباعة ، الموصل ، الطبعة الأول، د ت

– معجم شواهد العربية . عبد السلام محمد هارون ، مؤسسة الخانجي ، القاهرة الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ . ١٩٧٢ م .

– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ، حققه وعلق عليه: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٩٧٢ م .

– المقتضب . أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ) ، تحقيق :محمد عبد الخالق عضيمة ،دار التحرير للطبع والنشر ، القاهرة ١٣٨٥ هـ ١٣٨٨ هـ .

– المقرب . ابن عصفور علي بن مؤمن (ت ٦٦٩ هـ) تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، الطبعة الأولى ١٩٧١ م .

– من أسرار اللغة . إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ١٩٧٢ م .

– مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة . نعمة رحيم العزاوي ، منشورات المجمع العلمي ، مطبعة المجمع العلمي ،بغداد ١٤٢١ هـ . ٢٠٠١ م .

– نحو التيسير ، دراسة ونقد منهجي . أحمد عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٤٠٤ هـ . ١٩٨٤ م .

– النحو العربي ، نقد وبناء . إبراهيم السامرائي ، دار الصادق ، بيروت ١٩٦٨ م .

– نحو الفعل . أحمد عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ١٣٩٢ هـ . ١٩٧٢ م

– النحو الوافي . عباس حسن ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة السادسة ١٩٧٩ م .

– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)تحقيق : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،لبنان.

الهوامش

١ – التعريفات ٦٩ ، و(الكلام) عند جمهور النحاة تُشترط فيه الإفادة ، فهو أَخَصُّ من (الجملة). ينظر: شرح الرضي على الكافية ١ / ٣٣ ، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٤٩٠ .

وذهب بعضهم إلى أنّ (الكلام) و(الجملة) مصطلحان لشيء واحد . ينظر:الخصائص١ / ١٨ ،

وشرح المفصل ١ / ١٨ .

٢ – الكتاب ١ / ٢٣ .

٣ – الجملة العربية تأليفها وأقسامها ٧ .
٤ – ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٤٩٢ ، وشرح جمل الزجاجي ١ / ٣٢٧ .
٥ – ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه ٣٩ .
٦ – ينظر: نحو التيسير ١٢٤ .
٧ – البحث النحوي عند الاصوليين ٢٤٨ .
٨ – ينظر: شرح المفصل ١ / ١٨ .

---

١ – غافر ٨١ .
٢ – البقرة ٧٨ .
٣ – القمر ٧ .
٤ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٤٩٢ – ٤٩٣ .
٥ – ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٤٩٢ ، و زاد الزمخشري الجملة الشرطية نحو (بكر إنْ تعطه يشكرك) ينظر: المفصل٢ /.٦٨
٦ – ينظر: اَلفعل زمانه وأبنيته ٢٠١ .
٧ – ينظر: التطور النحوي للغة العربية ١٢٥ .
٨– في النحو العربي نقد وتوجيه ٤١ – ٤٢ .

---

١ – ينظر: دلائل الإعجاز ١٣٣ . ولم يرتضِ الدكتور السامرائي أيضا احتجاج الدكتور المخزومي بنصّ للخطيب القزويني للتَّدليل على ما ذهب إليه ، أعني قول القزويني في ذكر أحوال المسند: ((أما كونه ـ أي : المَسند ـ فعلا فللتقييد بأحد الأزمنة الثلاثة على أخصر وجه مع إفادة التجديد)) . تلخيص المفتاح ٤٧ ، وينظر: الفعل زمانه وأبنيته ٢٠٣ .
٢ – ينظر: الفعل زمانه وأبنيته ٢٠٣ .
٣ – الفعل زمانه وأبنيته ٢٠٤ – ٢٠٥ .
٤ – المرجع نفسه ٢٠٣ .

٥ – الفاتحة ٢ . وقد قرِئت بنصب الحمد . ينظر: شواذ القراءات٤٠ .

—

١ – هود ٦٩ .

٢ – الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ١ / ٤٧ – ٤٨ .

٣ – حاشية الشريف الجرجاني ، بهامش (الكشاف) ١ / ٤٨ .

٤ – الانصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال ، بهامش (الكشاف) ١ / ٤٦ – ٤٧ .

٥– ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها .١٨

٦– ينظر: نحو التيسير ١٢٣ .

—

١ – ينظر: الجملة الفعلية أساس التعبير في اللغة العربية ٣٤٨ . ٣٥٠ .

٢ – المرجع نفسه ٣٥٠ .

٣ – ينظر: دلائل الاعجاز ٩٩ .

٤ – ينظر: الفعل زمانه وأبنيته ٢٠٩ .

٥– ينظر: المرجع نفسه ٢٠١ – ٢٠٢ .

٦ – ينظر: الفعل زمانه وابنيته ٢٠٥ . ٢٠٧ .

—

١ – المرجع نفسه ٢١٠ – ٢١١ .

٢ – الفعل زمانه وأبنيته ٢١١ .

٣ – ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي ١٢٩ .

٤ – المرجع نفسه ، والموضع نفسه .

٥–الفعل زمانه وأبنيته ٢١٢

—

١ – في النحو العربي نقد وتوجيه ٥٢ .

٢ – ينظر: المرجع نفسه ٥٤ .

٣ – ينظر: دراسات نقدية في النحو العربي ١٢٩ .

٤ – ينظر: شرح الرضي على الكافية ١ / ٣١ .

٥ – ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢ / ٢٥ ، والمرتجل ١٩١ – ١٩٢ ، وشرح الرضي على الكافية ١ / ٣٤٦ .

٦ – الكتاب ٢ / ١٨٢ .

١– هو الدكتور علي الياسري .

٢ – أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة ١٢٧ .

٣ – هود ٤٨ .

٤ – البقرة ٣٥ .

٥ – ينظر: ديوان امرئ القيس ١٨ .

٦ – يوسف ٤ .

٧ – ينظر: العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب المتنبي ٣٤٤ .

٨ – في النحو العربي نقد وتوجيه ٥٤ .

٩ – ينظر: المرتجل ٢٦ – ٢٧ .

١ – من أسرار اللغة ٣١٩ – ٣٢٠ .

٢– في النحو العربي نقد وتوجيه ١١٨ .

٣ – ينظر: النحو العربي نقد وبناء ٧٢

٤ – مصطفى جواد فيلسوف اللغة العربية ١٠٧ ، وينظر: مصطفى جواد وجهوده اللغوية ١٢٣ .

٥ – ينظر: الدلالة الزمنية في الجملة العربية ٨٢ ، ونحو الفعل ٨٤ ، ومدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ٢٣٨ ، واسم الفاعل بين الاسمية والفعلية ٧١ – ٧٢

١ – الجملة العربية تأليفها وأقسامها ١٨١ – ١٨٢ .

٢ – الجملة الكبرى: ((هي الاسمية التي خبرها جملة نحو (زيد قام أبوه) و (زيد أبوه قائم) ، والصغرى : هي المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثالين)) . مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٤٩٧ ، وينظر: حاشية الدسوقي على المغني ٢ / ٣٩ .

١ – ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤ / ٤٧٩ ، والأشباه والنظائر في النحو ٢ / ٧٨ – ٧٩ ، وهمع الهوامع في ١ / ٥١٥ .

٢ – ينظر: الأشباه والنظائر في النحو ٢ / ٧٨ – ٧٩ .

٣ – (المؤنث الحقيقي): هو الاسم الذي يقابله مذكر من جنسه . أمَّا (المجازي): فهو ماعدا الحقيقي ، أو ما ليس له مذكر من جنسه . ينظر: الحدود في النحو ٤٧ ، ومختصر الصرف ٣٣ .

٤ – ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١ / ٤٧٦ ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

٢٤٢ . ٢٤٤ .

٥ – ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى ٢٥٤ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١ / ٤٧٦ .

٦ – ينظر: الكتاب ٢ / ٣٨

١ – ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١ / ٤٧٧ .
٢– ينظر: المصدر نفسه ، والموضع نفسه .
٣ – ينظر: الكتاب ٢ / ٣٨ .
٤ – ويجوز على وفق ذلك أن نقول في المؤنث المجازي (ما طلع إلاّ الشمس)أي:(ما طلع كوكبٌ إلاّ الشمسُ
٥ – ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢ / ٣٦٩ – ٣٧٠ .
٦ – ينظر: شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ١ / ٤٧٦ – ٤٧٧ ، والفعل زمانه وأبنيته ٢١٤ .

٧ – ينظر: المقتضب ٤ / ١٢٨ ، والأصول في النحو ١ / ٨١ ، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ٧٨ .
٨ – ينظر: أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك ٢٣١ ، وحاشية الصبان على شرح الاشموني٢/٤٥.
٩– ينظر: إحياء النحو ٥٥ .

—

١ – وقد يكون نائبا عن الفاعل عند بناء الفعل للمجهول .
٢ – ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١ / ١٧٠ .
٣ – وهي لغة قليلة ينسبها بعض النحاة إلى (طيء)، وبعضهم إلى (أزد شنوءة) ، تتم على وفقها المطابقة في التثنية والجمع بين الفعل وفاعله . ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٣٦ ،
وإحياء النحو ٥٩ .
٤ – ينظر: شرح الأشموني على الفية ابن مالك ١ / ١٧١ .
٥ – ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٤٢ ـ ٢٤٣ .
٦ – ينظر شرح الرضي على الكافية ١ / ١٩٠ .

—

١ – (الجملة غير المقصودة لذاتها) هي غير المستقلة ، أي: التي يشكّل معناها جزءا من معنى أكبر، كالجمل التي تقع نعتا أو حالا أو خبرا أو صلة . أما الجملة المقصودة لذاتها فهي الجملة التي استقلّت بمعناها .ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/ ٣٣، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل١ / ٥ .
٢ – ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ٢ /٣٦١ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢ / ٦٤ .
٣ – التوبة ٦ .
٤ – ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١ / ٤٧٤ ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١ / ١٧٢ .

– وقد أجاز بعض الكوفيين أن يكون (أحد) مبتدأً ، خبره (استجارك) ، والذي سوغ الابتداء به ، مع كونه نكرةً وقوعه بعد اداة الشرط ، ونعته بالجار والمجرور بعده . ينظر: . الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين (المسألة ٨٥) ٢ / ٣٩٥ ، وحاشية الصبان على شرح الاشموني ٢ / ٦٤ . وكان الاخفش يرى هذا الرأي أيضا لكنّه عدّ إعراب البصريين ، الذي ذكرناه ، أقيس . ينظر كتابه : معاني القرآن ٢٠٨ ، والانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين
(المسألة ٨٥) ٢ / ٣٦٦ .

٢ – ينظر: فقه اللغة المقارن ٥٨ ، والفعل زمانه وأبنيته ٢٠٩ .

٣ – ينظر: شرح خالد الأزهري على (موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ، لابن هشام الأنصاري) ٦٨ ، وفي النحو العربي نقد وتوجيه ٥٤ ، والفعل زمانه وأبنيته ٢١٠ .

—

١ – الردُّ على النحاة ٨٢ .

٢– المصدر نفسه والموضع نفسه .

٣ – ينظر: المقتضب ٤ / ١٢٨ ، ومعاني النحو ٢ / ٤٦٥ ، والجملة العربية تأليفها وأقسامها ١٨١ .

٤ – ينظر: نحو التيسير ١٢٣

—

١ – ينظر: المقتضب ٤ / ١٢٨ .

٢ – ينظر: البرهان في علوم القرآن ٣ / ١١٤ ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١ / ٥١٢ ، وأثر القرآن والقراءات في النحو العربي ٢٢٩ .

٣ – ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١ / ٤٦٦

٤ – إحياء النحو ٥٧ .

٥ – البحث النحوي عند الأصوليين ٢٥٤ – ٢٥٥ .

—

١ – ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١ / ٥٠٩ ـ ٥١١ ، وارتشاف الضَّرب من لسان العرب ٥٢٨ والبحر المحيط ٨ / ٤٥ .

٢ – ينظر: المصادر نفسها، والمواضع نفسها .

٣ – ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢ / ٩٧ – ٩٨ ، وحاشية الخضري ١ / ٣٨٩ ، والنحو الوافي ١ / ١٢٠ .

٤ – شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ١٥٧ .

٥– ينظر: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ١٥٧ .

٦ – معاني النحو ٢ / ٥٠٠

—

١ – ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١ / ٢٣٢ ، والنحو الوافي ١ / ٤٩٣ .

٢ – ينظر: المصدر نفسه ١ / ٢٣٣ ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك١٠٦

٣ – ينظر: النحو الوافي ١ / ٤٩٤

٤ – ينظر: مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ٢ / ٤٥١ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني

١ / ٣٣٢ ، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١ / ٣٢٦ .

٥ – حاشية الصبان على شرح الأشموني ١ / ٣٣٢ ، وينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٢/ ٤٥١ .

—

١– الأشباه والنظائر في النحو ٢ / ٢٦٨ .

٢ – يوسف ٩٠ .

٣ – من أسرار اللغة ٣٢٤ .

٤ – ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣٣٢ ، والنحو الوافي ١ / ٣٣٧ ، ٤٩٨ .

١ – ينظر: النحو الوافي ١ / ٤٩٩ – ٥٠٠ .

٢ – ينظر: المرجع نفسه ١ / ٥٠٥ .

٣ – ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١ / ٣٣٢ ، والنحو الوافي ١ / ٥٠٤ .

٤ – ينظر: المطالع السعيدة في شرح الفريدة ١ / ٢٧٠ ، وهمع الهوامع **١ / ٣٣٢ ، والنحو الوافي ١ / ٥٠٤ – ٥٠٥**

٥– ينظر: أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك ١٠٩ ، وشرح الأشموني١ / ١٧٢ ٦ – ينظر: النحو الوافي ١ / ٦٣٧

٧ – ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١ / ١٦٧ ، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢ / ١٠٣ .

—

١ – ينظر: شرح الاشموني على ألفية ابن مالك ٢ / ٣٧٨ ، والنحو الوافي ٣ / ٣٧٨ .

٢ – ينظر: شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٢ / ٣٤٩ .

٣ – أي : ليس جملةً .

٤ – ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢ / ١٠٣ ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك٢ / ٣٧٩ .

٥– يقول ابن مالك : ((التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا)) ،ينظر: شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ٢ / ٢٤٧ ، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ٣٨٣ .

—

١ – ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤ / ٢٤٦ .

٢ – حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢ / ١٠٣ ، وينظر: المقرب ٧١ .

٣ – ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢ /١٦١ ، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢ / ٩٨ – ٩٩ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١ / ٢٨٧ ، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ١٤٩ . ولايمنع الخلاف في نوع (أل) المقترنة بالفاعل هل هي جنسية أم عهدية؟ من القول :إن المتكلم يحاول إضفاء معنى التفخيم والتقرير والمبالغة على قصد المدح أو الذّم . ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣ / ٤٢ – ٤٣

—

١ – ينظر: الإنصاف ١ / ٤٨ – ٤٩ ، وشرح الرضي على الكافية ١ / ٦٤ ، وشرح المفصَّل ١ / ٩٢ .

٢ – ينظر: الإنصاف ١ / ٤٩ .

٣ – الإنصاف ١ / ٥٠ .

٤– ينظر: المصدر نفسه ، والموضع نفسه

٥– ينظر: شرح الرضي على الكافية ٢٢٦./١

٦ – ينظر: شرح جمل الزجاجي ١ / ٣٢٣ . وشرح الرضي على الكافية ١ / ١٢٦ .

٧ – الإنسان ١٤ ، وينظر: شواذ القراءات ٤٩٦ ، والكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل ٤ / ١٩٧

٨ – شرح جمل الزجاجي ١ / ٣٢٣ ، وينظر : شرح الاشموني على ألفية ابن مالك ١ / ٩٠

—.

١ – ينظر: شرح التصريح على التوضيح ١ / ١٥٨ ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١ / ٩٠ ،وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ٤٣ ، ويشترط البصريون لاعراب الوصف مبتدأ له فاعل أو نائب فاعل يغني عن الخبر عدة شروط فضلا عن تقدمه ، وهي: أن يكون مرفوعه منفصلا سواء كان اسما ظاهراً أَم ضميرا ، وأن يتم الكلام بهذا المرفوع ، وأن يتقدَّم الوصف نفي أو استفهام . ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١ / ٣٠٩ .

٢ – ينظر: الكتاب ١ / ١٢٧ .

٣ – المصدر نفسه ، والموضع نفسه .

٤ – معاني النحو ١ / ١٨١ .

٥ – خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي (الأخفش . الكوفيون) ١٦٣ .

٦ – ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١ / ٣٠٧ .

—

١ – مريم ٤٦ .

٢ – ينظر: الأصول في النحو ٢ / ٢٤٦ ، ودراسات نقدية في النحو العربي ١٥٥ .

٣ – ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١ / ١٩٨ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني

١ / ٣٠٧ .

٤ – ينظر: المطالع السعيدة في شرح الفريدة ١ / ٢٥٦ .

٥ – ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١ / ١٩٨ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني
١ / ٣٠٧ .
٦ – ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١ / ١٩٨ .
٧ – دراسات نقدية في النحو العربي ١٥٦ .
٨– من أسرار اللغة ٣١٨ – ٣١٩ .

—

١– من أسرار اللغة ٣١٨ – ٣١٩ .
٢ – شرح الرضي على الكافية ١ / ٢٢٥ , وينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١ / ٣٠٣ .
٣ – شرح المفصل ١ / ٩٦ ، وينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه ١١٧ .
٤ – حاشية الصبان على شرح الأشموني ١ / ١٨٨ .
٥–البيت بلا نسبة . ينظر: شرح الأشموني ١ / ٨٩ ، ومعجم شواهد العربية ١ / ٦٣

١ – ينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢ / ٥١١ .
٢ – البقرة ٧ .
٣ – إعراب القرآن ، للزجاج ٢ / ٥١١ .
٤ – شرح جمل الزجاجي ١ / ٩٥ .
٥ – شرح جمل الزجاجي ١ / ٩٥ .
٦ – أَي : عندما يبتدأُ بها ، بأن تكون مقدَّمةً في الجملة .
٧ – إعراب القرآن ، المنسوب للزجاج ٢ / ٥١٢ .

١– ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٤٩٢ ، والعجالة في علم النحو ٤٥.
٢ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٤٩٢ .

٣ – في النحو العربي نقد وتوجيه ٥٠ – ٥١ .

٤ – الجملة العربية تأليفها وأقسامها ١٨٢ .

—

١ – ينظر: أسرار العربية ٦٩ ،و شرح ابن عقيل على الفية ١ / ٢١٦ ، وشرح التصريح على التوضيح ١ / ١٦٨ .

٢ – ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١ / ٢١٦ ، وشرح جمل الزجاجي ١ / ٣٢٣ ،

وشرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ١ / ٢٨٢ .

٣ – ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١ / ٢١٢ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١ / ٣٢٤ ، والنحو الوافي ١ / .٤٨٧

٤ – ينظر: شرح المفصل ٣ / ١٥٤ ، والمطالع السعيدة في شرح الفريدة ١ / ٢٦٣ .

٥ – ينظر: شرح الرضي على الكافية ١ / ٢٣١ ، ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١ / ٢١٦

٦ – ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٦١١ ، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١ / ٢١٢ ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١ / ٩٦ .

٧ – ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢١٢/١ ، يقصد الخضري أنّ تقديم الفعل باعتباره. ينظر: شرح الرضي على الكافية ١ / ٢٣١ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١ / ٣٢٤ .

—

١ – ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٦١٣ ، وشرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد١ / ٢٨٢

٢ – ينظر: النحو الوافي ١ / ٤٨٨ .

٣ – البيت بلا نسبة . ينظر : مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ٦١٣ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٨٦٣ ، ومعجم شواهد العربية ١ / ٢٥١ .

٤– مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ٦١٣ .

٥ – ينظر: المباحث اللغوية في العراق ٧ .

٦– ينظر: حاشية الصبان ع

---

١ – ينظر: شرح الرضي على الكافية ١ / ٢٣١ .

٢ – يقصد بقوله (بالحكم المتقدَّم عليه) : الفعل .

٣ – شرح الرضي على الكافية ١ / ٢٣١ .

٤ – القيامة ٢٢ .

٥ – شرح الرضي على الكافية ١ / ٢٣١ – ٢٣٢ .

٦ – البحث النحوي عند الأصوليين ٢٥٤ .

لى شرح الأشموني ١ / ٣ ١[1]مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، لجمال الدين ابن هشام الانصاري، ت ٧٦١هـ، تحقيق د.مازن المبارك ومحمد علي حمد الله راجعه سعيد الافغاني، ط٥، ١٩٧٩، بيروت، ص٤٩٠.